2

ثورة المعلومات

في سنة 1997 فازت جودي وليامز، وهي من النشطاء العاملين على مستوى القواعد الشعبية الدُّنيا، والمقيمة آنذاك في فيرمونت، بجائزة نوبل لمساعدتها على تكوين معاهدة تحظِّر استخدام الألغام البرّيّة ضد الأشخاص، رغم معارضة البنتاغون، أقوى بيروقراطية في أقوى بلد في العالم. وقد نظمت حملتها إلى حد كبير على الإنترنيت. وفي سنة 1999 اجتمع ألف وخمسمئة شخص ومجموعة في سياتل، وعرقلوا بشغبهم اجتماعاً هاماً لمنظمة التجارة العالمية. ومرّة أُخرى تم تخطيط الجزء الأكبر من حملتهم على الإنترنيت. وفي السنة التالية دشن مخرّب شاب من الفلبين فيروساً انتشر حول العالم، مسبِّباً خسائر لعلها تراوح من أربعة مليارات إلى خمسة عشر ملياراً من الدولارات في الولايات المتحدة وحدها. وسرق مخرّبون مجهولون معلومات من البنتاغون، ووكالة الفضاء الوطنية الأمريكيَّة، وشركات كبرى مثل مايكروسوفت. وكشفت الحملات المشدّدة على أجهزة الكومبيوتر المصادرة من الإرهابيين عن وجود شبكات معقّدة من الاتصالات. ومن جهة أُخرى فإن الشبان الإيرانيين والصينيين يستخدمون الإنترنيت سراً كي يتصلوا مع مواقع الشبكات الغربية

ليناقشوا الديمقراطية. إن هناك ثورة من المعلومات تحدث تغييرات دراميّة مفاجئة في السياسة الخارجية الأمريكيَّة وتجعل إدارتها أصعب من ذي قبل على المسؤولين. وفي الوقت نفسه، فإن الثورة في المعلومات ـ من خلال تعزيز الديمقراطية ونزع الصفة المركزية ـ آخذة في تكوين ظروف منسجمة مع القِيَم الأمريكيَّة وتخدم مصالحنا على المدى الطويل، هذا إذا تعلّمنا كيف نستفيد منها.

قبل أربعة قرون، كتب رجل الدولة والفيلسوف الإنكليزي فرانسيس بيكون أن المعلومات قوة. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، هناك عدد أكبر بكثير من السكَّان ضمن البلدان وفي ما بينها قادرون على النفاذ والوصول إلى القوَّة. ولقد كانت الحكومات قلقة دائماً من تدفّق المعلومات وقلقة بشأن السيطرة عليها، والفترة الحالية ليست هي الأولى المتأثِّرة تأثُّراً شديداً بالتغييرات في تكنولوجية المعلومات. فاختراع غوتنبيرغ لحروف المطبعة المنفصلة المتنقلة، التي سمحت بطبع الإنجيل وإيصاله إلى فئات كبيرة من سكان أوروبا، كثيراً ما ينسب إليه الفضل في لعب دور كبير عند بداية حركة الإصلاح الديني. أما الثورة الأمريكيَّة فقد تم التمهيد لها بنشر كتيبات ومجموعات من المراسلات. وفي عالم الرقابة الصارمة التشدّد في فرنسا القرن الثامن عشر، فقد راحت الأخبار تنتقل وتتداول عبر طُرق وأساليب متعددة خارج القانون ـ بالنقل الشفوي، والمخطوطات اليدوية، والطباعة ـ مما ساعد على إرساء أُسس الثورة الفرنسية. وكما جادل روبرت دارنتون، المؤرخ من جامعة برينستون، فإن «كل عصر هو عصر معلومات، بطريقته الخاصة به»[1]. ولكن حتى بيكون لم يكن يستطيع أن يتصوّر ثورة المعلومات في عصرنا الراهن.

إن ثورة المعلومات الحالية تقوم على قفزات التقدّم التكنولوجي في

---

(1) روبرت دارنتون، «مجتمع معلومات مبكر» (الخطاب الرئاسي)، مجلة **أمريكان هستوريكال ريفيو**، شباط/ فبراير 2000، ص1.

أجهزة الكومبيوتر، والاتصالات، والبرمجيات، التي أدَّت بدورها إلىٰ انخفاضات كبيرة ومفاجئة في كلفة معالجة المعلومات ونقلها. ذلك أن ثمن الكومبيوتر الجديد راح يتناقص بمقدار الخمس في كل سنة منذ سنة 1954. وارتفعت تكنولوجيات المعلومات من 7 بالمئة إلىٰ نحو 50 بالمئة من الاستثمار الجديد في الولايات المتحدة. كما أن القوَّة الكومبيوترية راحت تتضاعف مرة كل ثمانية عشر شهراً طيلة السنوات الثلاثين الماضية، بل أسرع من ذلك في الآونة الأخيرة. وهي الآن تكلّف أقل من 1 بالمئة من كلفتها في أوائل سبعينيّات القرن العشرين. ولو أن أسعار السيارات انخفضت بالسرعة نفسها التي انخفضت فيها أسعار المواد شبه الموصلة لكان سعر السيارة اليوم قد وصل إلىٰ خمسة دولارات.

أما حركة المرور علىٰ الإنترنيت فقد ظلّت تتضاعف مرة كل مئة يوم علىٰ مدى السنوات القليلة الماضية. ففي سنة 1993 كان هناك نحو خمسين موقعاً علىٰ الشبكة في العالم؛ وبحلول نهاية عقد التسعينيّات زاد العدد علىٰ خمسة ملايين[2]. كما أن عرض حزمات الاتصال آخذ في التوسّع بسرعة، بينما تستمر تكاليف الاتصال بالانخفاض بصورة أسرع حتى من القوَّة الكومبيوترية. فحتى سنة 1980، كانت المكالمات الهاتفية علىٰ الأسلاك النحاسية تنقل صفحة واحدة فقط من المعلومات في كل ثانية؛ أما اليوم فإن شريحة رقيقة من الألياف البصرية تستطيع أن تنقل تسعين ألف مجلد في الثانية[3]. وحسب أسعار

(2) دوغلاس ماكغري، «أرخبيل السيليكون»، فصليّة **دايدالوس**، ربيع سنة 1999، ص147 ـ 176.

(3) جيريمي غرينوود، الثورة الصناعية الثالثة: **التكنولوجيا، والإنتاجية، وتفاوت المداخيل** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: AEI Press، 1997، ص20 ـ 23)؛ «التجارة الإليكترونية تغذي نموّ الولايات المتحدة»، الفاينانشال تايمز (لندن)، 16 إبريل/ نيسان، 1998، ص5؛ وقد قام غوردون مور، المؤسِّس المشارك لإنتيل Intel بصياغة قانونه الذي صار مشهوراً الآن باسم قانون مور عن قوة معالجة الوحدات المتناهية الصغر، والكلفة =

دولارات سنة 1990، فإن كلفة نداء هاتفي عبر الأطلسي لمدة ثلاث دقائق قد انخفضت من 250 دولاراً في سنة 1930 إلىٰ أقل بكثير من دولار واحد عند نهاية القرن العشرين[4]. وفي سنة 1980 كان تخزين الجيغابايت يحتل فراغاً يعادل مساحة غرفة؛ أما الآن، فيمكن وضعه علىٰ جهاز يعادل حجم بطاقة مصرفية تضعها في جيبك[5].

إن الميزة الهامّة لثورة المعلومات ليست هي **سرعة** الاتصالات بين الأثرياء والأقوياء ـ فعلىٰ مدى أكثر من 130 سنة كان الاتصال الفوري الفعلي ممكناً بين أوروبا وأمريكا الشمالية. بل إن التغيّر الحسّاس الأهمية هو الانخفاض الهائل في **كلفة** نقل المعلومات. فمن الناحية العمليَّة، صارت تكاليف النقل الفعلية ضئيلة إلىٰ درجة أنّها لا تستحق الذكر؛ ومن هنا فإن كمية المعلومات التي يمكن نقلها علىٰ صعيد العالم كله صارت من الناحية الفعلية

= في سنة 1965 ـ كما تلاحظ مقالة إنتيل علىٰ موقعها علىٰ الشبكة عن ملاحظات قانون مور. «لقد انخفض السعر الوسطي لجهاز الترانزستور إلىٰ سدس حجمه بسبب تطوير جهاز معالجة الوحدات المتناهية الصغر. وهذا شيء لا سابقة له في تاريخ العالم؛ فليست هناك مادة تناقص سعرها إلىٰ هذا الحدّ، وبمثل هذه السرعة»
(http://developer.intel.com/solutions/archive/issue2/focus.htm#OVER)
وزارة التجارة الأمريكيَّة، **الاقتصاد الرقمي الآخذ في البروز**، الفصل الأول، «الثورة الرقمية»
(www.doc.gov/ecommerce/danc1.htm)
ك. ج. كوفمان وآندرو أودليزكو، «حجم الإنترنيت ونموّها»، الإثنين الأول: سجل بير المنقح علىٰ الإنترنيت
www.firstmonday.dk/issues/issue3-10/coffman/index.html).

(4) ريتشارد آدامز، «الولايات المتحدة: النموذج الاقتصادي المسيطر»، **المسح السنوي للفاينانشال تايمز: الأسواق سنة 2000**، 11 كانون الثاني/ يناير، سنة 2000، ص26.

(5) پيبانوريس، **الهوة الرقمية: العمل المدني، وفقر المعلومات والإنترنيت علىٰ صعيد العالم كله** (نيويورك: مطبعة جامعة كمبريدج، 2001)، ص8.

غير محدودة. والنتيجة هي انفجار في المعلومات تشكِّل الوثائق جزءاً ضئيلاً منه. وحسب أحد التقديرات هناك 1,5 مليار جيغابايت من المعلومات الرقمية المخزونة مغناطيسياً (أي 250 ميغابايت لكل واحد من سكان العالم)، وتتضاعف عمليَّات شحن هذه المعلومات مرةً كل سنة. وعند مطلع القرن الحادي والعشرين كان هناك 610 مليارات رسالة إليكترونية و2,1 ملياري صفحة ساكنة على الشبكة العالمية (World Wide Web) وينمو عدد الصفحات بمعدل 100 بالمئة سنوياً[6]. وهذا التغيّر الصاعق المفاجئ في التكنولوجيا المترابطة من اتصالات الكومبيوتر، الذي يدعى أحياناً الثورة الصناعية الثالثة، آخذٌ في طبيعة الحكومات والسيادة، وزيادة دور العناصر الفاعلة من غير الدول، وتعزيز أهمية القوَّة الناعمة الطرية في السياسة الخارجية[7].

دروس من الماضي

يمكننا الحصول على فكرة عما نحن متجهون إليه، إذا ألقينا نظرة على الماضي. ففي الثورة الصناعية الأولى، نحو مطلع القرن التاسع عشر، كان لتطبيق البخار على الطواحين ووسائط النقل تأثير قوي على الاقتصاد، والمجتمع، والحكومة. فقد تحوّلت أنماط الإنتاج، والعمل، وظروف المعيشة، والطبقات الاجتماعية، والسلطة السياسية. ونشأت التربية العامّة لتلبية

(6) هال ڤاريان، «ما هي كمية المعلومات الموجودة؟»
(http://www.sims.berkeley.edu/how-much-info/summary.html).

(7) انظر مثلاً پيتر دْرَاكَر، «ثورة المعلومات المقبلة»، مجلة **فورِبْسَ**، عدد 24 آب/ أغسطس، 1998، ص46 ـ 58؛ وكذلك آلڤين توفلر وهايدي توفلر: **سياسة الموجة الثالثة** (مدينة كانساس، ميسوري: آندروز ومكميل، 1995)؛ ودون تابسكوت، الاقتصاد الرقمي: **الوعد والخطر في عصر المخابرات المختزنة في الشبكات** (نيويورك: مكغرو ـ هيل، 1996؛ وكذلك ريتشارد روزكرانس، **صعود الدولة الافتراضية** (نيويورك: بِيسِكْ بوكس، 1999).

الحاجة إلىٰ عمال متعلمين مدرّبين للعمل في مصانع متزايدة التعقيد وفيها إمكانيات خطرة. وتم إيجاد قوى الشرطة، كما في لندن، للتعامل مع تضخّم الحواضر في المدن. وقدّمت معونات مالية لإقامة البُنى التحتية اللازمة، كالقنوات وسكك الحديد[8].

أما الثورة الصناعية، في نحو مطلع القرن العشرين، فقد أدخلت الكهرباء، والمواد التركيبيَّة، وماكينة الاحتراق الداخلي، فأحدثت تغييرات اقتصادية واجتماعية مماثلة. وتحوّلت الولايات المتحدة من أمّة يغلب عليها الطابع الزراعي إلىٰ أمّة صناعية حضريّة مدينيّة بالدرجة الأولى. ففي تسعينيّات القرن التاسع عشر كان معظم الأمريكيين ما يزالون يشتغلون في المزارع أَو كخدم. وبعد ذلك ببضعة عقود، كانت غالبيتهم تسكن في المدن وتشتغل في المصانع[9]. فتغيّرت الطبقات الاجتماعية والانقسامات السياسية عندما اكتسب العمل في المدن، ونقابات العمّال، مزيداً من الأهمية. ومرة أُخرى، تغيّر دور الحكومة، بعد بعض التأخيرات. وأدخلت الحركة التقدمية، التي ضمّت أعضاء من الحزبين، تشريعاً مضاداً لسيطرة الاحتكارات؛ وتمّ تطبيق تعليمات لحماية المستهلك في وقت مبكر علىٰ يد الجهاز السابق لإدارة الأغذية والأدوية واتخذ مجلس احتياطي النقد الاتحادي خطوات لتحقيق استقرار الاقتصاد[10].

---

(8) دايڤيد س. لاندز، **بروميثيوس الطليق: التغير التكنولوجي والتنمية الصناعية في أوروبا الغربية من سنة 1750 حتى الآن** (كمبريدج: مطبعة جامعة كمبريدج، 1969)، الفصلان الثاني والثالث؛ دايڤيد طومسون، **إنكلترا في القرن التاسع عشر، 1815 ـ 1914** (نيويورك: ڤايكنغ پنغوين، 1978 [1950])، ص63 ـ 68؛ ألفريد شاندلر الأصغر، **اليد المرئية: الثورة الإدارية في التجارة الأمريكيّة** (كمبريدج، ماساشوسيتس: بيلكناپ، 1977)، ص90 ـ 91.

(9) زين ل. ميللر، **تمدين أمريكا الحديثة: تاريخ مختصر**، الطبعة الثانية (سان دييغو: هاركورت پريس جوفانوڤيتش، 1987)، وهذا الموضوع وارد في أماكن كثيرة من هذا الكتاب المذكور أعلاه.

(10) ستيوارت، و. بروتشي، **نمو الاقتصاد الأمريكي الحديث** (نيويورك: دود =

ونهضت الولايات المتحدة إلىٰ مكانة دولة عظمى في السياسة الدولية. ويتوقع البعض أن تحدث الثورة الصناعية الثالثة تغييرات مماثلة في الاقتصاد والمجتمع، والحكومة، والسياسة العالمية[11].

إن هذه القياسات التاريخية تساعدنا علىٰ فهم بعض القوى التي ستشكِّل السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين. لقد تغيّرت الاقتصادات وشبكات المعلومات بسرعة أكثر من سرعة تغيّر الحكومات. وقد تنامت أحجامها بأسرع من تنامي السيادة والسلطة. «إذا كانت هناك مشكلة اجتماعية داهمة في المجتمع ما بعد الصناعي ـ ولا سيما في إدارة التحويل والانتقال ـ فهي إدارة الحجم»[12]. وبعبارة أبسط فإن التكنولوجيا الجديدة تحول كتل بناء السياسة العالمية، وسوف يتعيّن علىٰ سياستنا أن تتكيّف لذلك بطريقة مناسبة. فإذا ركّزنا علىٰ القوَّة الصلبة للدول الأمم فقط، فسوف تفوتنا الحقيقة الجديدة، ونفشل في إحراز تقدّم لمصالحنا ومُثُلِنا وقِيَمنا.

= ميد، 1975)؛ توماس ماكرو، **المتنبئون بالقيود: شارلس فرانسيس آدامز، ولويس د. براندیز، وجيمس م. لانديس، وألفريد ي. كاهن** (كمبريدج، ماساشوسيتس: بيلكناپ، 1984)، الفصول الخمسة الأولى.

(11) وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون المرء حذراً في القياسات التشبيهية الكبرى. فالثورة، المعرّفة بأنّها انفصال في القوَّة، كثيراً ما يصعب تمييزها إلاَّ بالعودة إلىٰ التفكير فيها بعد مدة من حدوثها. وعلاوة علىٰ ذلك، فإن المؤرخين يختلفون في تحديد تواريخ الثورات الصناعية المبكرة الأولى والمدى الزمني الذي استغرقته. فاصطلاح «الثورة الصناعية» لم يتم تعريفه حتى سنة 1886، أي بعد قرن من بدئها. وعلىٰ الرغم من وجود حالات تقطع في التقدم التكنولوجي، حيث تبوأت القيادةَ قطاعاتٌ مختلفةٌ في كل فترة، فقد كان من الصعب إيجاد تحديد دقيق زمنياً لموجات أو دورات طويلة من النمو الاقتصادي. انظر دانييل بيل، **مجيء مجتمع ما بَعْدَ التصنيع: مغامرة في التنبؤ الاجتماعي** (نيويورك: بيسك بوكس، 1999 [1973])، ص5. وكذلك ناثان روزنبرغ: **استطلاع الصندوق الأسود: التكنولوجيا، والاقتصاد، والتاريخ** (نيويورك: مطبعة جامعة كمبريدج، 1994)، الفصل الرابع.

(12) بيل، **مجيء مجتمع ما بعد التصنيع**، ص94، 97.

المركزية أم الانتشار؟

قبل ستة عقود مضت تنبأ عالم الاجتماع البارز وليام أوغبيرن بأن التكنولوجيا الجديدة سوف تؤدي إلىٰ مركزية سياسية أكبر وإلىٰ تقوية الدول في القرن العشرين. ففي سنة 1937 جادل أوغبيرن بأن «حكومة الولايات المتحدة ربما تميل إلىٰ تشديد النزعة المركزية بسبب الطائرة، والحافلة، والشاحنة، وماكينة الديزل، والمذياع، والهاتف، والاستخدامات المختلفة للجهازين السلكي واللاسلكي. والمخترعات نفسها تعمل في التأثير علىٰ الصناعات وتنتشر عبر حدود الدول والولايات. . . . فنزعة الحكومة نحو المركزية تبدو منتشرةً في جميع أنحاء العالم، حيثما تواجدت وسائط المواصلات الحديثة»[13]. وعلىٰ وجه العموم فقد كان أوغبيرن محقاً بشأن القرن العشرين، ولكن من المحتمل أن ينقلب هذا التوجّه إلىٰ العكس في القرن الحادي والعشرين.

إن الأسئلة عن الدرجات المناسبة من مركزية الحكومة ليست جديدة. فكما أشار الاقتصادي شارلي كندلبيرغر، فإن مسألة «الكيفية التي سيتغيّر بها الخط، في اتجاه المركز أَو بعيداً عنه ربما تظل غير محلولة فترات طويلة، وهي فترات ستكون مشحونة بالتوتر»[14]. فإذا كانت الدولة ـ الأمة قد أصبحت أصغر من أن تطيق التعامل مع المشاكل الكبرى في الحياة، وأكبر من أن تنهمك في المشاكل الصغرى»[15]، فقد لا نجد مركزية أَو لا مركزية، بل انتشار مشتت

---

(13) وليام فيلدينغ أوغبورن، «تأثير المخترعات علىٰ المؤسَّسات الاجتماعية الأمريكيَّة في المستقبل»، **ذي أمريكان جورنال أوف سوشيولوجي**، عدد تشرين الثاني/ نوڤمبر 1937، ص370.

(14) تشارلس كيندلبيرغر، **المركزية ضد التعددية** (كوپنهاغن: مطبعة مدرسة كوپنهاغن التجارية، 1996)، ص13. وانظر أيضاً غاري ماركس وليزبيت هوغ، «الحالة الفضلى والسلطة: نقد للنظرية الكلاسيكية المُحْدَثَة»، **جورنال أوف كومون ماركيت ستديز**، عدد كانون الأول/ ديسمبر 2000، ص795 ـ 816.

(15) بيل، **مجيء مجتمع ما بعد التصنيع**، ص94.

لأنشطة إدارة الحكم في اتجاهات كثيرة في الوقت نفسه. ويوضح الجدول التالي إمكانية انتشار للأنشطة بعيداً عن الحكومات المركزية، عمودياً إلىٰ مستويات أُخرى من الحكم، وأفقياً نحو عناصر السوق وعناصر فاعلة خاصة لا علاقة لها بالسوق، أي ما يسمى القطاع الثالث. فقد نمت المؤسَّسات غير الهادفة إلىٰ الربح نمواً سريعاً في الولايات المتحدة حتى صارت تمثِّل 7 بالمئة من الوظائف المدفوعة الأجر (أكثر من الموظفين الاتحاديين وموظفي الولايات الحكوميين)، كما أن المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتواجد مقراتها في الولايات المتحدة قد توسعت إلىٰ عشرة أضعاف ما كانت عليه في ما بين سنة 1970 ومطلع التسعينيّات من القرن العشرين[16]. وإذا كان القرن العشرون قد شهد سيادة القوى الجاذبة إلىٰ المراكز كما تنبأ أوغبيرن، فقد يشهد القرن الحادي والعشرون دوراً أكبر للقوى النابذة الطاردة عن المركز.

كان أوج المركزية في القرن العشرين الدولة الشمولية التي أكملها جوزيف ستالين في الاتحاد السوفياتي[17]. فكانت متطابقة بشكل مناسب مع المجتمع الصناعي ـ بل كان المجتمع الصناعي هو الذي جعلها ممكنة ـ، ثم تقوضت أُسسها في آخر الأمر علىٰ يد ثورة المعلومات. وكان نموذج ستالين الاقتصادي قائماً علىٰ التخطيط المركزي، الذي جعل الكمية، لا الأرباح، هي المعيار الرئيسي لنجاح أي مدير. فكان المخططون، لا الأسواق، هم الذين يضعون

(16) ليستر سالامون، «صعود القطاع غير الهادف للربح: ثورة ترابطية عالمية» مجلة **فورين آفيرز**، عدد تموز/ يوليو 1994، ص109 ـ 122؛ وجسّيكات. ماثيوز، «انتقال القوَّة»، **فورين آفيرز**، عدد كانون لثاني/ يناير 1997، ص50 ـ 66؛ وكذلك كتاب **القوّة الثالثة**، من تحرير آن فلوريني (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مِنْحَةُ كارنيجي، 2000)؛ **تقويم عدم استهداف الربح لسنتي 1996 ـ 1997** (سان فرانسيسكو: جوزيه باس، 1996)، ص29.

(17) كارل ف. فريدريك وزبغنيو بريجنسكي، **الدكتاتورية الشمولية والتسلّط الفردي**، الطبعة الثانية (كمبريدج، ماساشوسيتس، مطبعة جامعة هارفارد، 1965).

الأسعار. أما المستهلكون فلم يلعبوا دوراً يُذكر كزبائن. وقد نجح الاقتصاد الستاليني في استيعاب التكنولوجيا غير المعقّدة نسبياً، وفي إنتاج السلع الأساسية كالفولاذ والكهرباء على نطاق واسع وكثيف، وكان فعالاً في استخراج رأسمال من القطاع الزراعي في ثلاثينيّات القرن العشرين، واستخدامه لبناء صناعة ثقيلة. كما كان فعّالاً في إعادة الإعمار بعد الحرب، عندما كانت العمالة متوفرة بكثرة. غير أن قوّة الاندفاع نفدت لدى هذا النموذج الستاليني من التخطيط المركزي[18].

الجدول 2 ـ 1: انتشار إدارة الحكم في القرن الحادي والعشرين

	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الثالث
العابرة للوطنية	الشركات العابرة للقومية مثل IBM وشل	المنظمات الدولية الحكومية (مثل الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية)	المنظمات غير الحكومية (مثل أوكسفام، والسلام الأخضر)
الوطنية	الشركات الوطنية (مثل الخطوط الجوية الأمريكية)	↖ ↑ ↗ الحكومة المركزية في القرن العشرين ↙ ↓ ↘	المؤسسات الوطنية غير الهادفة للربح (مثل الصليب الأحمر الأمريكي)
شبه الوطنية	الأعمال التجارية المحلية	الحكومة المحلية	المجموعات المحلية

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المخطّطين المركزيين كانت تنقصهم المرونة اللازمة لمواكبة الإيقاع المتسارع للتغيّر التكنولوجي في الاقتصاد العالمي القائم بشكل متزايد على المعلومات؛ فلم يتواءموا مع الثورة الصناعية الثالثة. وكما

(18) مارشال إ. غولدمان، **تحدي غورباشوف: الإصلاح الاقتصادي في عصر التكنولوجيا العليا** (نيويورك: و. و. نورتون، 1987)، الفصل الثاني.

قال مارشال غولدمان، المتخصِّص بشؤون روسيا، ذات مرة: «في آخر الأمر، أصبح نموذج النمو الستاليني قيداً بدلاً من أن يكون مسهلاً»[19]. وعندما صارت أجهزة الكومبيوتر والرقائق المجهرية أجزاء منغرسة في تركيب المنتجات وليس مجرد أدوات للإنتاج، قصرت دورة حياة هذه المنتجات، علىٰ نحو مفاجئ وسريع أحياناً. وعندئذ أخذت منتجات كثيرة تصبح عتيقة الطراز ومهملة بعد بضع سنوات فقط، بل وأقل من ذلك، حتى ولو كان نظام التخطيط الجامد قد يستغرق وقتاً أطول بكثير كي يستجيب، أَو أنه يستمر في التوجه نحو أهداف عتيقة مهجورة. فكانت البيروقراطية الروسية أقل مرونة من الأَسواق بكثير في الاستجابة للتغيّر السريع. وقد ظلّت كلمة **السوق** نفسها محرمة علىٰ مدى سنوات طويلة[20].

وكان إرث ستالين السياسي عقبة أُخرى في وجه الاتحاد السوڤياتي. فالمجتمع القائم علىٰ المعلومات كان يتطلب معلومات فيها مشاركة واسعة ولها تدفّق حرٌّ لِيَتِمَّ حصادُ أقصى قدر من المكاسب. وقد أصبح الاتصال الأفقي بين أجهزة الكومبيوتر أهم من الاتصال العمودي من الأعلىٰ إلىٰ الأسفل. ولكن الاتصال الأفقي كان ينطوي علىٰ مخاطر سياسية لأن أجهزة الكومبيوتر يمكن أن تصبح معادلة للمطابع. وعلاوة علىٰ ذلك، كانت أجهزة الهاتف تضاعف هذه المخاطر بتقديم اتصال فوري بين الكومبيوترات. ولأسباب سياسية كان القادة السوڤيات يحجمون عن تبنّي الاستعمال الحرّ لأجهزة الكومبيوتر علىٰ نطاق واسع. وتوضح إحصائيتان بسيطتان الخسارةَ السوڤياتيةَ في اقتصاد المعلومات الآخذة في التوسّع في ثمانينيّات القرن العشرين. وبحلول منتصف ذلك العقد لم يكن في الاتحاد السوڤياتي سوى خمسين ألف كومبيوتر شخصي (بالمقارنة

---

(19) المصدر السابق نفسه، ص15.

(20) إِيبل أغانبغيان، «الأداء الاقتصادي» في كتاب من تحريره عنوانه **البريسترويكا (إِعادة الهيكلة) 1989** (نيويورك: سكريبنر، 1988)، ص101.

مع ثلاثين مليوناً في الولايات المتحدة) ولم تكن هناك أجهزة هاتف إلاّ في 23 بالمئة من بيوت المدن و7 بالمئة من البيوت الريفية[21]. ورغم أن هذا الوضع جعل السيطرة السياسية أسهل، فقد كانت له آثار اقتصادية كارثية. ففي منتصف الثمانينيّات عجز الاتحاد السوفياتي عن إنتاج أجهزة الكومبيوتر على نطاق واسع. وعند نهاية ذلك العقد، اعترف المسؤولون السوفيات بأن تكنولوجيا كومبيوتراتهم كانت متأخّرة عن تكنولوجيا كومبيوترات الغرب. وإضافة إلى ذلك، فإن نقص الحرية للمخربين والمجددين غير الرسميين الآخرين قد عرقل تطوير البرمجيات. وهكذا دفع الروس ثمناً باهظاً للسيطرة المركزية[22].

وسوف تجد حكومات من جميع الأنواع أن السيطرة تفلت منزلقة من بين أيديها أثناء القرن الحادي والعشرين مع انتشار تكنولوجيا المعلومات تدريجياً إلى الغالبية الكبرى التي لا تملك أجهزة هاتف ولا كومبيوتر ولا كهرباء في هذا العالم. وحتى الحكومة الأمريكيَّة ستجد أن بعض الضرائب يصعب تحصيلها، وبعض التعليمات (الخاصة بالقمار أو الأدوية التي لا تُصرف إلاّ بموجب وصفة طبية) يصعب تنفيذها. فهناك حكومات كثيرة اليوم تتحكّم في نفاذ مواطنيها إلى الإنترنيت عن طريق السيطرة على مقدمي خدمة الإنترنيت. ومن الممكن أن يلتف بعض الأفراد البارعين حول تلك القيود، ولكن ذلك باهظ الكلفة. وليس من الضروري أن تكون السيطرة كاملة لكي تكون فعّالة لأغراض سياسية. ولكن مع تطور المجتمعات، فإنّها تواجه مأزق محاولة حماية سيطرة سيادتها على المعلومات. وعندما تصل إلى مستويات من التنمية التي تجعل العاملين في مجال المعرفة فيها يريدون وصولاً حراً إلى الإنترنيت، فإنها تتعرّض لخطر

(21) «الحياة في ما وراء الكرملين»، **النيويورك تايمز**، عدد 30 أيار/ مايو 1988، ص7 ـ 8.

(22) «السوفيات يدشنون حملة لمحو الأمية الكومبيوترية»، مجلة **ساينْس**، عدد 10 كانون الثاني/ يناير، 1986، ص109 ـ 110؛ «الغلاسنوست (الانفتاح) التخلّف السوفياتي في مجال الكومبيوترات»، مجلة **ساينْس**، عدد 26 آب/ أغسطس، 1988، ص1034.

فقدان أندر مورد للمنافسة في اقتصاد المعلومات. وهكذا فإن سنغافورة تتصارع اليوم مع مأزق إعادة تشكيل نظامها التعليمي لتشجيع الابتكار الفردي الخلاّق الذي يتطلّبه اقتصاد المعلومات، مع المحافظة في الوقت نفسه علىٰ الضوابط الاجتماعية القائمة علىٰ تدفّق المعلومات. وكما قال غوه شوك تونغ، رئيس وزراء سنغافورة: «إن علينا أن نعيد اختراع أنفسنا. وعلينا أن نتجاوز كوننا أكفاء ومنتجين من أجل أن نكوّن ونجتذب مشاريع جديدة»[23]. وعند طرح سؤال عن كيفية ضبط سنغافورة للإنترنيت بعد أن قامت مدارسها بتعليم جيل جديد كيفيةَ الالتفاف علىٰ الضوابط، أجاب لي كوان يو، أحد كبار الوزراء، أن ذلك لن تكون له أية أهمية في تلك المرحلة[24]. فالأنظمة المغلقة باهظة الكلفة، بينما يصبح الانفتاح مستحقاً لثمنه.

أما الصين فهي حالة أكثر تعقيداً من سنغافورة، بسبب حجمها ومستوى تطورها الاقتصادي الأقل. وقد كانت الحكومة الصينية تقليدياً تعطي المعلومات حسب الموقع البيروقراطي لمتلقيها ولا تشجّع تدفّق المعلومات بين الأفراد. وهذا وضع وصفه طوني سيش، المختص بدراسة شؤون الصين، بقوله: «في ظل مثل هذا النظام فإن الأساس الحقيقي لتبادل المعلومات هو الأسرار ووصول المتنفذين والمتميزين فقط إلىٰ المعلومات»[25]. وتحاول الحكومة الصينية الآن أن تكسب من المزايا الاقتصادية للإنترنيت بدون السماح لها بفتح مغاليق نظامهم من السيطرة السياسية. وهم يفعلون ذلك بالسماح لأربع شبكات فقط بالحصول علىٰ نفاذ دولي، وإغلاق المواقع علىٰ الشبكة، ومنع المواقع

(23) شيلا ماكنولتي، «تسليح أمة من أجل الاقتصاد الجديد»، الفاينانشال تايمز (لندن)، عدد 15 أيلول/ سبتمبر 2000، ص12.

(24) حديث للمؤلف مع لي كوان يو، في سنغافورة، كانون الثاني/ يناير 1999.

(25) طوني سايخ، «العولمة، وحسن الإدارة، والدولة المستبدة: الصين» في كتاب من تحرير كل من جوزيف س. ناي الأصغر وجون دوناهيو بعنوان: **حُسْنُ الإدارة في عالمٍ آخذٍ في التعولم** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مطبعة مؤسَّسة بروكينْغْزْ)، ص222.

الصينية من استخدام أخبار المواقع على الشبكات خارج البلد. فالإنترنيت خاضعة للرقابة عن طريق مقدمي الخدمة والبوابات التي تستضيف لوحات النشرات.

وقد تنامى استخدام الإنترنيت في الصين على نحو سريع ومفاجئ من مليون شخص في سنة 1998 إلى نحو عشرين مليوناً بعد ذلك بسنتين. ومع ذلك فإن هؤلاء لا يمثّلون سوى 1,3 من السكّان، ومعظمهم من سكّان المدن الأغنياء، وليسوا من غالبية السكّان الريفيين. وبعض المواقع والمواضيع يتم قمعها بسرعة، ولكن الانتقادات العامّة للقادة الشيوعيين واحتكار حزبهم للسلطة شائعة، وكذلك قواعد البيانات عن الانقسام بين الأغنياء والفقراء في الصين[26]. والصحف السرِّيَّة المنشقَّة ترسل إلى مئات الألوف من حسابات البريد الإلكتروني الصينية من أماكن آمنة خارج البلد. وقد ذكرت **النيويورك تايمز** مؤخراً أن تأثير «وسائط إعلام الظلّ آخذ في التنامي بمعدلات المتواليات الهندسية، جنباً إلى جنب مع الإنترنيت. فالمقالات حتى من الصحف المغمورة جداً سرعان ما تجد طريقها إلى المواقع على الشبكات وغرف الحديث و«الدردشة»[27]».

وبعض المقالات متشدِّدة وشوفينية، وليست ليبرالية متحرِّرة ولا ديمقراطية. وأثناء الأزمة التي أعقبت الاصطدام في الجو بين طائرة الاستطلاع الأمريكيَّة والطائرة المقاتلة الصينية في ربيع سنة 2001، شدَّدت حكومة الصين

---

(26) وانغ جيسي، «شبكة الإنترنيت في الصين: وهم خيالي جديد؟» فصليّة **نيو بيرسبيكتيف كوارترلي**، شتاء سنة 2000، ص22؛ وريتشارد ماكريغور، «غرف الدردشة على الإنترنيت»، **الفاينانشال تايمز** (لندن)، عدد 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، صviii.

(27) إليزابيث روزنتال، «الصين تكافح للسيطرة على أجهزة الإعلام المنحرفة عن الحادة باطراد»، **النيويورك تايمز**، عدد 17 آذار/ مارس، 2001.

موقفها العلني بعد أن راقبت ردود الفعل الوطنية على الإنترنيت[28]. وليست الإنترنيت بالضرورة طريقاً سريعاً إلى الديمقراطية الليبرالية. وتدرك القيادة الصينية أنها لا تستطيع ممارسة سيطرة كاملة على تدفّق المعلومات، ولا على وصول مواطنيها إلى المواقع الأجنبية على الشبكة. وهدفها هو وضع تحذيرات حول القيود[29]. فالقادة الصينيون، بمعنىً ما، يراهنون على أن بإمكانهم الحصول على الإنترنيت على نحو انتقائي على هواهم بحيث يلتقطون الحلوى الاقتصادية ويتجنّبون دفع الثمن السياسي الذي يأتي مع الوجبة الكاملة. ولعلهم على حق في مراهنتهم على المدى القريب. أما المدى البعيد فيظل أمراً مشكوكاً فيه. وفي رأي المسؤول السنغافوري لي كوان يو، فإنّه «سيحدث على مدى السنوات الثلاثين أو الأربعين المقبلة زحف إلى جميع المدن، وستصبح البلدات الصغيرة مدناً كبيرة، ولها كلها نفاذ يصل إلى الإنترنيت وإلى المعلومات. وليست هناك طريقة تجعلك قادراً على التحكّم بطبقة إدارية/ محترفة كبيرة دون أن تأخذ آراءها في الحسبان»[30].

ومن الآثار السياسية لازدياد تدفّق المعلومات عبر وسائط جديدة أثر واضح من الآن: لقد فقدت الحكومات بعض سيطرتها التقليدية على المعلومات عن علمائها أنفسهم. ففي سنة 2001، على سبيل المثال، فقدت الحكومة الهندية عدة وزراء وكادت تنهار بعد أن ظهرت تقارير عن الفساد على موقع أخبار على الإنترنيت. واتضح أن الفضائح التي كان يمكن احتواؤها ذات يوم في نيودلهي صارت السيطرة عليها مستحيلة. «لم يقتصر الأمر على قيام

---

(28) سوزان لورانس ودايڤيد مورفي، «كيف تبدأ حرباً باردة»، مجلة **فار إيسترن إيكونوميك ريڤيو**، عدد 12 نيسان/ أبريل، 2001، ص15.

(29) سايخ، «العولمة، وحسن الإدارة، والدولة المستبدة»، ص 223.

(30) مقابلة لي كوان يو مع جون ثورنهيل وشيلا ماكنولتي، **الفاينانشال تايمز** (لندن)، عدد 11 نيسان/ أبريل، 2001، ص4.

الموقع Tehelka.com بكشف الفساد الباطن في العسكريين الهنود، بل لقد ساعد ذلك الموقع على تأجيج النزاع بالعمل كلوحة نشرات إخبارية للقرّاء والساسة كي يعبِّروا عن آرائهم»[31]. وفي الفلبين، فإن مئات الألوف من المحتجّين الذين عملوا بنجاح على إسقاط الرئيس جوزيف إسترادا «قد تمكّنوا من الدعوة إلى اجتماعات في وقت قصير بإرسال الرسائل عن طريق هواتفهم النقَّالة»[32]. فالفساد يبقى مشكلة في بلدان كثيرة. ولكنه لم يعد شأناً محلياً فقط. فالمنظمات غير الحكومية الآن تنشر على الإنترنيت علناً مراتبَ البلدان في مدى انتشار الفساد فيها. والبلدان الساعية إلى التنمية تحتاج إلى رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والتنظيم المرافقين له. ورأس المال الأجنبي يطالب بالشفافية على نحو متزايد. والحكومات غير الشفّافة هي أقل مصداقية، ما دام الآخرون يرون أن المعلومات التي تقدمها متحيّزة وانتقائية. وعلاوة على ذلك، فمع تقدم التنمية الاقتصادية وتطور مجتمعات الطبقة الوسطى تصبح الإجراءات القمعية أبهظ كلفة، ليس في الداخل فحسب، بل وعلى صعيد السمعة الدولية كذلك. ففي أواخر ثمانينيّات القرن العشرين، اكتشفت كل من تايوان وكوريا الجنوبية أن كبت المطالب المتزايدة بالديمقراطية سيكون باهظ الكلفة أكثر من اللازم على صيعد سمعتهما وقوتهما الناعمة الطرية.

وتختلف البلدان في مدى الدفع باتجاه نزع الصفة المركزية وسرعة هذا الدفع الناجم عن ثورة المعلومات. فبعض الدول أضعف من القطاع الخاص الموجود ضمنها، وبعضها الآخر ليس كذلك. فالجيوش الخاصّة من المرتزقة لعبت دوراً هاماً في سيراليون؛ واحتكارات المخدرات قوة كبرى في كولومبيا. وتملك الإكوادور وهايتي أجهزة بيرقراطية أضعف بكثير من أجهزة جنوب

(31) جون ثورنهيل، «نظام آسيا القديم يسقط في الشبكة»، **الفاينانشال تايمز** (لندن)، عدد 17 آذار/ مارس 2001، ص7.

(32) المصدر السابق نفسه.

أفريقيا وسنغافورة. وحتى في العالم ما بعد الصناعي، فإن معظم البلدان الأوروبية لديها نموذج من حكوماتها المركزية الأقوى أكثر مما لدى الولايات المتحدة. فالنفقة الحكومية الإجمالية هي نحو نصف إجمالي الناتج القومي في أوروبا، بينما ظلّت هذه النفقة ثابتة عند نحو ثلث الاقتصاد في الولايات المتحدة واليابان، وهبطت في نيوزيلندا[33].

وهناك اتجاهان آخران لهما علاقة وثيقة بثورة المعلومات، ويعزّزان التكهن بأن هذا القرن سيشهد تحوّلاً في موقع الأنشطة الجماعية بعيداً عن الحكومات المركزيّة. وكما سنرى في الفصل التالي، فإن العولمة قد سبقت ثورة المعلومات، ولكن ثورة المعلومات قد وسّعت العولمة كثيراً، فأتاحت فرصاً لعناصر فاعلة خاصة عابرة للقومية كالشركات والمؤسَّسات غير الهادفة للربح، لإقامة مقاييس ووضع خطط استراتيجية تؤثّر بشدّة على السياسة العامة التي كانت ذات يوم مجال نشاط الحكومات المركزية. وبالمثل، فإن ثورة المعلومات قد وسّعت دور الأَسواق. أما التوازن بين الدول والأَسواق فقد تحوّل بعد سبعينيّات القرن العشرين بطريقة جعلت الدولة مصدراً واحداً للسلطة من بين عدة مصادر[34]. فحتّى في السويد وفرنسا، دون حاجة لذكر أوروبا الشرقية والبلدان ذات التقدّم الاقتصادي الأقل، أدَّت عمليَّات الخصخصة الهامّة إِلىٰ توسيع قوى السوق في العقدين الماضيين. وكانت أسباب هذه النزعة إِلىٰ أنْ سيطرة مفاهيم السوق تنطوي علىٰ ما هو أكثر من ثورة المعلومات. فهي تشمل فشل الاقتصادات المخطّطة في التكيّف مع ثورة المعلومات، كما تشمل

---

(33) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، «الحضور الحكومي في الاقتصادات الوطنية»، الجدول 1، «إِجمالي النفقات الحكومية العامة»

(www.oecd.org/puma/stats/window/index.htm#)

(34) سوزان سترينج، **تراجع الدولة** (كمبريدج، المملكة المتحدة، مطبعة جامعة كمبريدج، 1996)، ص14.

التضخّم الذي تلا أزمة النفط في السبعينيّات، والنجاح المبكر لاقتصادات آسيا الشرقية، والتغيّر في الائتلافات السياسية والعقائدية الإيديولوجية (ثورة تاتشر ـ ريغان) داخل الديمقراطيات ذات الصحّة الجيدة. غير أن النتيجة الصافية كانت التعجيل بانتشار السلطة بعيداً عن الحكومات المركزية وباتجاه العناصر الفاعلة الخاصّة، وهذا بدوره يقدّم تحدياتٍ وفرصاً جديدة للسياسة الخارجية الأمريكيَّة.

بينما تتقدّم الثورة

إننا لا نزال في مرحلة مبكرة من ثورة المعلومات الحالية، وتأثيراتها على الاقتصاد والسياسة متفاوتة. وكما كان الحال في البخار في أواخر القرن الثامن عشر، والكهرباء في أواخر القرن التاسع عشر، فإن نمو الإنتاجية قد تلكأ متأخراً بينما كان على المجتمع أن يتعلَّم كيف يستخدم التكنولوجيات الجديدة استخداماً كاملاً[35]. ذلك أن المؤسَّسات الاجتماعية تتغيّر على نحو أبطأ من التكنولوجيا. وعلى سبيل المثال فإن المحرّك الكهربائي قد اختُرِعَ سنة 1881. ولكن لم يحدث إلاَّ بعد ذلك التاريخ بأربعة عقود تقريباً أن أخذ هنري فورد زمام الريادة في إعادة تنظيم المصانع لتحصل على الفائدة الكاملة من القوَّة الكهربائية. وتمثِّل أجهزة الكومبيوتر اليوم اثنين بالمئة من إجمالي حصص رأس المال الأمريكي، ولكن «أضف إليها كل الأجهزة المستخدمة لتجميع المعلومات، ومعالجتها، ونقلها، فيصبح الإجمالي ممثلاً لـ12 بالمئة من حصص رأس المال الأمريكي، أي ما يعادل بالضبط حصة سكك الحديد في

---

(35) دوغلاس نورث، **الهيكل والتغيير في التاريخ الاقتصادي** (نيويورك: و. و. نورتون)، ص163 ـ 164. وانظر أيضاً بول أ. دايڤيد، «فهم تطور التكنولوجيا الرقمية وطريق نمو الإنتاجية القابل للقياس: الحاضر والمستقبل في مرآة الماضي»، في كتاب من تحرير إيريك برينجولفسون وبرايان كهين عنوانه: **فهم الاقتصاد الرقمي** (كمبريدج، ماساشوسيتس: مطبعة معهد ميتشغان للتكنولوجيا، 2000)، ص50 ـ 92.

أوج تطورها في أواخر القرن التاسع عشر. . . . إن ثلاثة أرباع أجهزة الكومبيوتر كلها تُسْتَخْدَمُ في قطاع الخدمات كالتمويل والصحّة، حيث المحصول شيء يصعب قياسه جداً»[36]. وكما سنرى في الفصل الرابع، فإن ازدياد الإنتاجية في الاقتصاد الأمريكي لم يبرز إلاّ في وقت متأخّر، عند منتصف تسعينيّات القرن العشرين[37].

إن دخول الاتصالات الجماعية والإذاعة قبل قرن مضى، والذي سهّلته الكهرباء التي كانت قد صارت رخيصة منذ وقت قصير آنذاك، يقدِّم بعض الدروس بشأن الآثار الاجتماعية والسياسية اليوم. لقد مهّدت الطريق لعصر الثقافة الشعبية الجماعية الواسعة[38]. وكانت آثار وسائل الاتّصال الجماعي والإذاعة، ولكن ليس الهاتف، تميل إلىٰ إعطاء نتائج مركزية سياسية. ورغم أن المعلومات راحت تنتشر علىٰ نطاق واسع، فإنّها كانت أكثر تأثّراً بالمركز، حتى في البلدان الديمقراطية، منها في عصر الصحافة المحلية. فاستخدام روزفلت للمذياع في الثلاثينيّات أحدث تغيّراً مفاجئاً وكبيراً في السياسة الأمريكيّة. ولقد كانت هذه التأثيرات بارزة علىٰ نحو خاص في البلدان التي ارتبطت فيها بنشوء الحكومات الشمولية المتسلّطة التي استطاعت أن تقمع مصادر المعلومات المتنافسة. والحق أن بعض الدارسين يعتقدون أن الحكم الشمولي ما كان ليصير ممكناً بدون أجهزة الاتّصالات الجماعية الكثيفة التي رافقت الثورة الصناعية الثانية[39].

---

(36) «الإنتاجية: مفقودة في المجال السّيبري»، **الإيكونوميست**، عدد 13 أيلول/ سبتمبر، 1997، ص72.

(37) وزارة التجارة الأمريكيّة، «الاقتصاد الرقمي سنة 2000» (http://www.esa.doc.gov/de2000.pdf).

(38) دراكر، «ثورة المعلومات المقبلة».

(39) فردريك وبريجنسكي، **الدكتاتورية الشمولية والتسلّط الفردي**. ومن جهة أُخرى فإنه مع انتشار الأفلام، وعلب الكاسيت الصغيرة والفاكسات فإن التكنولوجيات اللاحقة من =

وفي منتصف القرن العشرين، كان الناس يخشون من أن أجهزة الكومبيوتر واتّصالات ثورة المعلومات المعاصرة سوف تكوِّن السيطرة الحكومية المركزية التي أبرزتها رؤية جورج أورويل على نحو مخيف في قصته المعنونة **1984**. فلقد بدا أن أجهزة الكومبيوتر الرئيسية الكبرى جاهزة لتعزيز التخطيط المركزي وتوسيع قدرات الاستطلاع والرقابة للقابعين على رأس هَرَم السيطرة. فتلفزيون الحكومة من شأنه أن يهيمن على الأخبار. وعن طريق قواعد البيانات المركزية، تستطيع أجهزة الكومبيوتر أن تجعل مهمّة الحكومة في التشخيص والتجسّس أسهل. وكانت سيطرة النزعة التجارية قد غيَّرت الثقافة المتحرِّرة والشيفرة الرمزية للإنترنيت[40]. ومع ذلك، فإن تكنولوجيا التشفير تتطوّر. وهناك برامج مثل غنوتيلا Gnutella وفرينيت Freenet تمكّن مستعمليها من تبادل المعلومات الرقمية مع إبقاء هوياتهم مجهولة[41]. فهي تَعِدُ بمجال للأفراد أوسع مما كان المتشائمون الأوائل يتخيّلون. كما أن سيطرة الحكومات على الإنترنيت أصعب من سيطرتها على تكنولوجيا ثورة المعلومات الثانية. وفي المحصلة فإن مُنَظّر الاتّصالات إيثِيلْ دي سولا بول كان على صواب في تشخيصه لما أسماه «تكنولوجيات الحرية»[42].

= ثورة المعلومات الثانية قد ساعدت على تقويض الجهود الحكومية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المعلومات ويشهد على ذلك الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية. ولم تكن التأثيرات الشاملة ككل مساعِدةً على نشر الديمقراطية دائماً. ففي بعض الحالات، مثل إيران، لم تفعل تكنولوجيات ثورة المعلومات الثانية شيئاً سوى تغيير طبيعة حكم الفرد.

(40) لورنس ليسيغ، **مدوَّنة المجال السيبري والقوانين الأُخرى** (نيويورك: بيسِكْ بوكس، 2000).

(41) وعلى سبيل المثال، فإن إيان كلارك، المخترع الإيرلندي الشاب من فرينيت يقول إنه مؤيد لحرية الكلام تأييداً مطلقاً، ولا يستثني حتى دعارة الأطفال والإرهاب. «لا يحمل معظم الناس وجهة نظري، ولكن التكنولوجيا قد أعطتني القدرة على عمل ما أظنه صحيحاً دون الاضطرار إلى إقناع أي أحد». «صناعة الإمتاع تتعهد بالقتال ضد القرصنة الإليكترونية»، **بوسطن غلوب**، 31 أيار/ مايو 2000، ص1.

(42) إيْثِيلْ دي سولا بول، **الحريّة التكنولوجية** (كمبريدج، ماساشوسيتس: بيلكناپ، 1983).

وبينما تناقصت كلفة قوة العمل بالكومبيوتر وتقلّص حجم أجهزة الكومبيوتر وتزايد انتشاره اتساعاً، فقد رجحت كفة نزع المركزية على كفة المركزية في آثاره. ذلك أن الإنترنيت تكوّن نظاماً تتوزّع فيه السلطة على المعلومات على نحو أوسع بكثير. وبالمقارنة مع المذياع والتلفزيون والصحف التي يسيطر عليها المحرّرون والمذيعون، فإن الإنترنيت تكوّن اتصالاً غير محدود بين شخص وشخص (عن طريق البريد الإليكتروني مثلاً)، وشخص ـ مع ـ كثيرين (عن طريق الصفحة المنزلية الشخصية أو المؤتمر الإليكتروني مثلاً)، واتّصالاً من كثيرين ـ مع ـ واحد (عن طريق الإذاعة الإليكترونية مثلاً)، ثم ـ ولعل ذلك هو الأهم ـ اتّصال الكثيرين مع الكثيرين (مثل غرفة المحادثة على الخط بلا كلفة). «إن رسائل الإنترنيت لها قدرة على التدفّق أبعد، وأسرع، وبوسطاء أقل»[43].

إن الاستطلاع المركزي ممكن، ولكن الحكومات التي تطمح إلى السيطرة على تدفق المعلومات من خلال السيطرة على الإنترنيت تواجه تكاليف عالية، مع الإحباط وخيبة الأمل في آخر الأمر. وبدلاً من تعزيز المركزية والبيروقراطية، فإن التكنولوجيا الجديدة للمعلومات تميل إلى تغذية التنظيمات الشبكيّة، وأنماط جديدة من المجتمع، والمطالبة بأدوار مختلفة للحكومة[44].

وما يعنيه هذا هو أن السياسة الخارجية لن تكون هي المجال الوحيد للحكومات. بل إن الأفراد والمنظمات الخاصة، هنا وفي الخارج، سوف تتمكّن من لعب أدوار مباشرة في السياسة العالمية. فانتشار المعلومات سوف يعني أن السلطة ستتوزّع على نحو أوسع، والشبكات غير الرسمية، مثل تلك

(43) نوريس، **الهوة الرقمية**، ص232.

(44) للتكهن حول كيفية تأثير الإنترنيت على الحكومة، انظر إيلين كامارك وجوزيف س. ناي الأصغر كمحررين Democracy.com (هُوليس، نيوهاڤن: دار هوليس للنشر، 1999)، الفصل الأول.

المذكورة في بداية هذا الفصل، سوف تنتقص من احتكار البيروقراطية التقليدية. ثم إن سرعة وقت الإنترنيت تعني أن جميع الحكومات، هنا وعبر البحار علىٰ حدّ سواء، ستكون لها سيطرة أقل علىٰ جدول أعمالها. كما أن القادة السياسيين سيتمتعون بدرجات من الحرية أقل قبل أن يتعيّن عليهم أن يستجيبوا للأحداث، وعندئذ سيضطرّون إلىٰ تقاسم المسرح مع ممثلين آخرين. وستزداد الخصخصة والملكية المشتركة بين القطاعين الخاص والعام. وبينما ننهمك في تشكيل سياستنا الخارجية في عصر المعلومات، سوف يتعين علينا أن نتجنّب التجمّد عند اصطلاحات مثل **أحادية القطب** و**الهيمنة**، أو بمقاييس قوة تقتصر علىٰ مقارنة القوة الصلبة للدول التي تديرها حكوماتٌ مركزية. ذلك أن الصور القديمة لدول مستقلّة تتوازن وتقفز كل منها بعيداً عن الأُخرى مثل كرات البلياردو سوف تعمينا عن التعقيد الجديد في السياسة العالمية.

سياسة عالمية جديدة

إن آثار الثورة الصناعية الثالثة علىٰ الحكومات المركزية لا تزال في مراحلها الأولى. ويحتج خبير الإدارة بيتر دراكر، وعالِما المستقبل هيدي توفلر وآلفين توفلر بأن ثورة المعلومات آخذة في إنهاء المنظمات البيروقراطية المتسلسلة في مراتب، والتي ميّزت عصر الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية[45]. ففي المجتمعات المدنية، مع تطور منظمات لامركزية، ومجتمعات فعلية علىٰ الإنترنيت، فإنّها تتجاوز الصلاحيات القانونية والسيادات الإقليمية، وتطور أنظمة إدارتها الخاصة بها. وتشير خبيرة الإنترنيت العليمة إستر دايسون إلىٰ «نزع صفة الوسيط عن الحكومة»، وتصور المجتمع العالمي للمتواصلين بأنّه موضوع فوق المجتمعات الجغرافية المحلية[46].

---

(45) انظر توفلر وتوفلر، **سياسة الموجة الثالثة**؛ دراكر، «ثورة المعلومات التالية».

(46) إستير دايسون، **التصريح 2 ـ 1: مخطط للعيش في العصر الرقمي** (نيويورك: برودواي بوكس، 1998).

فإذا كان هؤلاء المتنبّئون مصيبين، فستكون النتيجة نزعة إقطاعية جديدة للضبط والتحكّم فيها مجتمعات وصلاحيات قانونية متداخلة تطالب بطبقات كثيرة متراكبة من هويات المواطنين وولاءاتهم. وباختصار، فإن هذه التحولات تشير إلىٰ إبطال مفعول الدولة المركزية الحديثة التي كانت تسيطر علىٰ السياسة العالمية طيلة القرون ونصف القرن الماضية. فالأوروبي في العصور الوسطى كان يدين بولاءٍ متساوٍ للسيد المحلي مالك الأرض، وللدوق، وللملك، وللبابا. وفي المستقبل قد يدين الأوروبي بالولاء لبريطانيا، وباريس وبروكسل، وكذلك لعدة مجتمعات ضبطية تعنى بالدين، والعمل، والهوايات المختلفة.

ورغم أن نظام الدول ذات السيادة لا يزال هو النمط المسيطر في العلاقات الدولية، فإن المرء يستطيع البدء بتمييز نمط من المجتمعات المتداخلة ونوع من الإدارة يحملان شيئاً من الشبه بالوضع الذي كان سائداً قبل أن يصبح نظام الدول ذا طابع رسمي بمعاهدة سلام ويستفاليا سنة 1648. فالاتصالات العابرة للقومية عبر الحدود السياسية كانت نماذج مألوفة في عهد الإقطاع، ولكنها صارت مقيدة علىٰ نحو متزايد بنشوء الدول ـ الأمم المركزية. أما الآن فإن السيادة آخذة في التغيّر. فقبل ثلاثة عقود كانت الاتّصالات عابرة القومية آخذة في التنامي. ولكن المشتركين فيها كانوا أعداداً قليلة نسبياً من الفئات النخبوية المنهمكة في أعمال الشركات متعددة الجنسيات، والمجموعات العلمية، والمؤسّسات التربوية الأكاديمية[47]. أما الآن فإن الإنترنيت بسبب كلفتها المنخفضة آخذة بفتح باب الاتّصالات العابرة للقومية أمام ملايين كثيرة من الناس.

إن موضوع السيادة يثير جدلاً وخلافات ساخنة في السياسة الخارجية الأمريكيَّة اليوم. فالسياديّون، المتحالفون بشكل وثيق مع المؤيدين الجُدد

---

(47) روبرت و. كيوهين وجوزيف س. ناي الأصغر، **العلاقات عابرة القومية والسياسة الدولية** (كمبريدج، ماساشوسيتس: مطبعة جامعة هارڤارد، 1997).

للانفراد بالتصرّف الأحادي، يقاومون أي شيء يبدو أنّه ينتقص من الاستقلال الأمريكي[48]. فهم قلقون بشأن الدور السياسي للأمم المتّحدة في الحدّ من استخدام القوّة، والقرارات الاقتصادية المعتمدة والنازلة من منظمة التجارة العالمية، وجهود تطوير المؤسَّسات والمعاهدات البيئيّة. فهم يرون أن فكرة مجتمع دولي ذي رأي عام موحد هي شيء وهمي.

ولكن حتى مع استبعاد المجموعات الهامشية التي تؤمن بأن الأمم المتّحدة عندها طائرات مروحية سوداء جاهزة للانقضاض إلىٰ داخل الإقليم الأمريكي، فإن الجدال حول مصير الدولة المستقلة قد وُضعَ في إطار سيئ. وكما قال مسؤول سابق في الأمم المتّحدة: «إن تركيبة الذهن العامل هنا فقيرة بشكل استثنائي، فهي قادرة علىٰ تصوّر كيانات تستطيع الدول أن تستبدل بها مؤسَّسات»[49]. وهناك قياس تاريخي أفضل، هو تطور الأَسواق وحياة المدن في أوائل عصر الإقطاع. فلم تكن المعارض التجارية في العصور الوسطى بديلة عن مؤسَّسات السلطة الإقطاعية. فلم تهدم جدران القلاع، ولم تزحزح السيد الإقطاعي. ولكنها جاءت بثروة جديدة فعلية، وائتلافات جديدة، ومواقف جديدة تلخّصها القاعدة الأساسية: «هواء المدن يجلب الحرية».

ولقد طوّر تجار العصور الوسطى **القانون التجاري**، الذي كان يحكم علاقاتهم، كمجموعة من القواعد الخاصة لتنظيم إدارتهم لأعمالهم إلىٰ حد كبير[50]. وبالمثال تقوم اليوم سلسلة من الأشخاص والكيانات، من المخربين

---

(48) بيتر سبيرو، «السياديّون الجُدد»، **فورين آفيرز**، عدد تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر 2000.

(49) جون غ. راغي، «الأقلمة وما وراءها: تحويل العَصْرَنَةِ إلىٰ مشكلة في العلاقات الدولية»، مجلة **إنترناشنال أورغانايزاشن**، شتاء 1993، ص143، 155.

(50) هنري هـ. بيريت الأصغر، «الإنترنيت كتهديد للسيادة؟»، مجلة **إنديانا جورنال أوف غلوبال ليغال ستديز**، ربيع 1998، ص426.

إلىٰ الشركات الكبيرة، بتطوير قانون الإنترنيت ومعاييرها علىٰ أن تكون جزئياً خارج سيطرة المؤسَّسات السياسية الرسمية. إن تطوير اتّصالات شبكية بين الشركات عابرة القومية خلف جدران نارية وعمليَّات التشفير «يمثِّل حالات استيلاء خاصة علىٰ مساحة عامّة»[51]. فالأنظمة الخاصة، مثل العلاقات الشبكية بين الشركات أَو مجموعات الأخبار التي تغطي العالم كلّه، والمتخصِّصة بقضايا محددة، كالبيئة، لا تواجه تحدياً مباشراً وجهاً لوجه للدول ذات السيادة، بل إنها تضيف، ببساطة، طبقة من العلاقات التي لا تسيطر عليها الدول ذات السيادة بشكل فعّال. فسوف يشترك الأمريكيون في مجموعات الإنترنيت العابرة للقومية دون أن يتوقفوا عن كونهم موالين لأمريكا، ولكن منظورهم سيكون أوسع من منظور الأمريكيين النموذجيين الموالين قبل أن تظهر الإنترنيت إلىٰ حيّز الوجود.

أَو لاحظ شكل الاقتصاد العالمي الذي تُقاس فيه قوة الأمة عادة بوارداتها وصادراتها من الأمم الأُخرى ذات السيادة وإليها. فمثل هذه التدفقات والتوازنات التجارية لا تزال لها أهمية، ولكن قرارات البتّ في ما ينبغي إنتاجه، وهل يتم إنتاجه في الداخل أم في الخارج، إنما تتخذ بشكل متزايد في مجالات صلاحيات الشركات عابرة القومية. فبعض الشركات الأمريكيَّة، مثل نَايْكي، لا تنتج أيّاً من منتجاتها داخل هذا البلد عملياً، رغم أن العمل في التصميم والتسويق، وهو عمل غير ملموس (ولكنه ثمين) يتم هنا. وفي تسعينيّات القرن العشرين أدَّى انخفاض كلفة المعلومات والاتّصالات إلىٰ تمكين المؤسَّسات من توسيع انتشارها الجغرافي وعملياتها. وهكذا فإن الواردات والصادرات تقدّم صورة شديدة النقص للروابط الاقتصادية العالمية. وعلىٰ سبيل المثال، فإن المنتجات التي صنعتها الشركات الأمريكيَّة عابرة القوميَّة في الخارج كانت

---

(51) سَاسْكيا ساسين، «حول الإنترنيت والسيادة»، **إنديانا جورنال أوف غلوبال ليغال ستديز**، ربيع 1998، ص551.

قيمتها تعادل ضعف قيمة الصادرات الأمريكيَّة؛ وكانت مبيعات الشركات الأجنبية في داخل الولايات المتحدة تكاد تعادل ضعف قيمة الواردات[52]. فالعلاقات الاقتصادية الجزئية «كوَّنت «منطقة» غير إقليمية في الاقتصاد العالمي، وهي مجال من التدفقات غير مركزي ولكنه متكامل، يعمل في الزمن الحقيقي، المتواجد إلى جانب مجالات الأماكن التي نسميها الاقتصادات الوطنية»[53]. فإذا حصرنا صورنا في دول ككرات البلياردـ فإننا سنفقد هذه الطبقة من الحقيقة.

وحتى في عصر الإنترنيت، فإن تغيّر أدوار المؤسَّسات السياسية يحتمل أن يكون عملية تدريجية. فبعد نشوء الدولة الإقليمية، ظل هناك ورثة آخرون لحكم العصور الوسطى، مثل المدن ـ الدول الإيطالية وعصبة هانسيا Hanseatic League، كبدائل ذات جدوى، قادرة على فرض الضرائب وعلى القتال لمدة قرنين تقريباً[54]. [عصبة هانسيا اتحاد اقتصادي ودفاعي فضفاض بين مدن حرة في شمال ألمانيا والمناطق المجاورة بدأ في سنة 1241 بين لوبيك وهامبورغ، وبلغ أوج اتساعه في القرن الرابع عشر، وعقد آخر اجتماع له سنة 1669: المعرّب] أما اليوم، فإن الإنترنيت ترتكز على مخدمين لهم مواقع في أمم محدّدة، وتؤثِّر قوانين مختلف الحكومات على مقدمي النفاذ والوصول. وليست القضية الحقيقيَّة هي استمرار وجود الدولة ذات السيادة، بل هي كيفية تغير مركزيتها ووظائفها. «لقد ازداد انتشار الدولة في بعض المجالات وتقلّص في مجالات أُخرى. وأدرك الحكّام أن تأثيرهم الفعَّال يمكن توسيعه بالابتعاد

---

(52) جوزيف كونيلان ومارك تشاندلر، «العجز التجاري الأمريكي: وهم خطير»، **فورين آفيرز**، أيار/ مايو ـ حزيران / يونيو 2001 الصين 92، 95.

(53) راغي، «الأقلمة وما وراءها»، ص172.

(54) هندريك سْبرُويْت، الدولة ذات السيادة ومنافسوها (پرينستون: مطبعة جامعة پرينستون، 1994).

عن بعض القضايا التي يعجزون عن حلّها»[55]. ذلك أن جميع البلدان، بما فيها الولايات المتحدة، تواجه قائمة متنامية من المشاكل التي تصعب السيطرة عليها ضمن الحدود ذات السيادة ـ مثل التدفقات المالية، وتجارة المخدرات، وتغيّر المناخ، ومرض الإيدز، واللاجئين، والإرهاب، والاختراقات الثقافية ـ وغيرها. فتعقيد مهمة حسن الإدارة الوطنية لا يشبه تقويض السيادة، لأن الحكومات تتكيّف. غير أنّها في غمرة عملية التكيّف تغير معنى السلطة السيادية في التشريع والقضاء والسيطرة ودور العناصر الفاعلة الخاصة.

وخذ ـ مثلاً ـ مسألة ضبط حدود الولايات المتحدة. ففي سنة واحدة يدخل البلد 475 مليون شخص و125 مليون سيارة و21 مليون شحنة مستوردة من 3700 محطة مواصلات و301 ميناء دخول. وتستغرق عمليَّة تفتيش حاوية شحن مليئة طولها 40 قدماً خمس ساعات، وتدخل 5 ملايين من هذه الحاويات كل سنة. وبالإضافة إلىٰ ذلك، دخل في السنوات الأخيرة 2,7 مليوني مهاجر بلا وثائق، بل عبروا ببساطة ركوباً أو مشياً علىٰ الأقدام من المكسيك وكندا. وكما رأينا، يتسلّل الإرهابيون بسهولة؛ كما أن جلب بضعة كيلوغرامات من مادة حيوية أو كيميائية قاتلة أسهل من تهريب أطنان من الهيروئين والكوكايين التي تصل بطُرق غير قانونية كل سنة. والطريقة الوحيدة لتمكين مصلحة الجمارك وإدارة الهجرة والجنسية من كبح مثل هذا التدفق هي أن تمد يدها إلىٰ ما وراء الحدود عن طريق تعاون المخابرات داخل اختصاص سيادة الدول الأُخرى، والاعتماد علىٰ التعاون الخاص لتطوير أنظمة شفَّافة لمتابعة التدفقات التجارية الدولية بحيث يستطيع موظفو تطبيق القوانين أن يجروا تدقيقاً عملياً في

(55) ستيڤن كراسنر، «السيادة»، **فورين پوليسي**، عدد كانون الثاني/ يناير ـ شباط فبراير 2001، ص24؛ وانظر أيضاً ليندا وَيْسْ، **أسطورة الدولة التي لا قوة لها** (إيتاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 1998). وانظر كذلك «الجغرافيا والشبكة»، في **الإيكونوميست**، عدد 11 آب/ أغسطس، 2001، ص18 ـ 20.

كل الشحنات المتجهة إلىٰ الداخل قبل وصولها. وهكذا يعمل ضباط الجمارك في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية لمساعدة الأَعمال التجارية في تنفيذ البرامج الأمنية لتقليص مخاطر التعرّض للاستغلال علىٰ أيدي مهربي المخدرات، ويجري تطوير آلية للتعاون الدولي لتمكين الشرطة من مراقبة التدفقات التجارية[56]. فتتكيّف الدولة ذات السيادة، ولكنها أثناء تكيّفها تحوّل معنى الصلاحية القانونية الحكومية وصفتها الحصرية. ذلك أن الحدود القانونية لا تتغيّر، ولكنها تبهت مع كثرة الممارسة العملية.

إن الأمن القومي ـ أي غياب التهديد لقِيَمنا الكبرى ـ آخذ في التغيّر. فالضرر الناجم عن تغيّر المناخ أَو الفيروسات الآتية من الخارج يمكن أن يكون ـ من حيث الخسائر في المال والأرواح ـ أكبر من آثار بعض الحروب. ولكن حتى إذا وضع المرء تعريف الأمن القومي ضمن نطاق أضيق، فإن طبيعة الأمن العسكري آخذة في التغيّر. وكما أشارت اللجنة الأمريكيَّة للأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، فإن البلد لم يتعرّض لغزو جيوش أجنبية منذ سنة 1814. فسياسته العسكرية مصمّمة لعرض القوَّة وخوض الحروب بعيداً عن سواحلنا. ولكن قوانا العسكرية ليست جيدة التجهيز لحمايتنا من هجوم علىٰ وطننا يشنّه إرهابيون يلوحون بأسلحة دمار شامل أَو تخريب كثيف كبير أَو حتى طائرة مدنية مخطوفة[57]. وهكذا ففي تموز/ يوليو سنة 2001، قام وزير الدفاع، دونالد رامسفيلد بإسقاط القدرة علىٰ خوض نزاعين إقليميين كبيرين في الوقت نفسه من أولويات خطط البنتاغون، ورفع الدفاع الوطني الداخلي إلىٰ

(56) ستيفن ي. فلين، «ما وراء ضبط الحدود»، **فورين آفيرز**، عدد تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر، 200، ص57 ـ 68.

(57) اللجنة الأمريكيَّة الخاصة بالأمن الوطني في القرن الحادي والعشرين، خريطة طرق للأمن الوطني: ضرورة التغيير
(http://www.nssg.gov/PhaseIIIFR.pdf)، الفصل الأول.

درجة أولوية أعلىٰ. ولكن الإجراءات العسكرية ليست حلاً كافياً لنقاط ضعفنا المكشوفة، كما اكتشفنا بعد ذلك ببضعة أشهر فقط.

وقد يكون المهاجمون اليوم حكوماتٍ، أَو مجموعاتٍ، أَو أفراداً أَو خليطاً من نوع ما. وقد يكونون مجهولين، بل قد لا يقتربون حتى من البلد. ففي سنة 1998، عندما اشتكت واشنطن علىٰ سبعة عناوين موسكوفية علىٰ الإنترنيت متورطة في سرقة أسرار من البنتاغون ووكالة الفضاء الوطنية الأمريكيَّة، ردّت الحكومة الروسية بأن أرقام الهواتف التي جاءت منها الهجمات كانت غير شغّالة. فلم تكن لدينا أية طريقة لمعرفة ما إذا كانت الحكومة متورطة في هذا الأمر أم لا. وهناك أكثر من ثلاثين أمة طوّرت برامج كومبيوتر عدوانية حربية. ولكن كما يعرف أي شخص يملك جهاز كومبيوتر، فإن في وسع أي شخص أن يدخل هذه اللعبة أيضاً. فمن خلال بضع ضربات علىٰ المفاتيح يقوم بها مصدر مجهول في أي مكان من العالم، يمكن الدخول إِلىٰ شبكات القوَّة (الخاصة) التي تغذي المدن الأمريكيَّة، وممارسة التخريب والتشويش عليها، أَو إِلىٰ الأنظمة (العامة) للاستجابة لحالات الطوارئ[58]. والجدران النارية التي تقيمها الحكومة الأمريكيَّة ليست كافية. ففي كل ليلة تقوم شركات البرمجيات الأمريكيَّة بإرسال أعمال إِلىٰ الهند بطرق إليكترونية، حيث يستطيع مهندسو البرمجيات أن يعملوا بينما الأمريكيون نائمون، ثم يرسلون عملهم راجعاً في صباح اليوم التالي. ويستطيع شخصٌ ما من خارج حدودنا أن يغرس أبواب فخ في أعماق شيفرة كومبيوتر كي يستخدمها في تاريخ لاحق. أما الرادع النووي، ودوريات الحدود، ومرابطة القوات في الخارج لتشكيل موازين القوى الإقليمية سوف تبقى مهمة في عصر المعلومات، ولكنها لن تكون كافية لتزويدنا بالأمن القومي.

---

(58) جيمس آدامز، «الدفاع الافتراضي»، **فورين آفيرز**، عدد أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو 2001، ص98 ـ 112.

وتنشأ تفسيرات متنافسة للسيادة، حتى في ميدان القانون. فمنذ سنة 1945 كانت أحكام حقوق الإنسان تتعايش في ميثاق الأمم المتّحدة جنباً إلىٰ جنب مع النصوص التي تحمي سيادة الدول. فالفقرة السابعة من المادة الثانية تنص علىٰ أنّه ليس هناك شيء يخوّل الأمم المتّحدة أن تتدخّل في قضايا تقع ضمن اختصاصات قانونية محلية. ومع ذلك فإن تطور معيار عالمي من معاداة النزعة العنصرية والشعور بالمقت إزاء ممارسة جنوب أفريقيا لسياسة الفصل العنصري قد جعلا أكثريات كبيرة في الأمم المتّحدة تختصر هذا المبدأ. وفي وقت أحدث، كان تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو موضوعاً لجدال ساخن بين المحامين الدوليين، الذين زعم بعضهم أنّه غير قانوني لأن مجلس الأمن الدولي لم يُعْطِ تفويضاً واضحاً به، بينما جادل آخرون بأنّه قانوني بموجب كتلة آخذة في التطور من القانون الإنساني الدولي[59]. وهناك مثال آخر علىٰ هذا التعقيد هو اعتقال الجنرال أوغستو بينوشيه في بريطانيا سنة 1998 استجابة لطلب إسباني لاسترداده يقوم علىٰ جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها عندما كان رئيساً لتشيلي. وفي سنة 2001 حاول قاضٍ في باريس أن يستدعي وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر للشهادة في محاكمة لها علاقة بشيلي.

لقد أدّت تكنولوجيا المعلومات، ولا سيما الإنترنيت، إلىٰ تسهيل مهامّ التعاون، وعزّزت موقف نشطاء حقوق الإنسان، ولكن القادة السياسيين، وخاصة في البلدان المستعمَرة سابقاً، يتمسّكون بأنواع الحماية التي تقدّمها السيادة القانونية ضد التدخلات الخارجية. ومن المحتمل أن يشهد العالم هاتين الكتلتين المتناقضتين جزئياً من القانون الدولي تتعايشان علىٰ مدى سنوات مقبلة. وكما سنرى في الفصل الخامس، فإن الأمريكيين سيتعيّن عليهم أن

---

(59) آدم روبرتس «ما يسمى «حق» التدخل الإنساني»، حَوْلِيَّة **الكتاب السنوي للقانون الإنساني الدولي**، صيف سنة 2001.

يصارعوا هذه التناقضات ريثما نقرّر كيف نعزّز حقوق الإنسان ومتى نتدخّل في النزاعات لأسباب إنسانية.

إن الدولة الوطنية، بالنسبة لأناس كثيرين، تقدِّم مصدراً للهوية السياسية له أهميته عندهم. فالناس قابلون للانتماء إلىٰ هويات متعددة ـ الأسرة، والقرية، والدِّين، والجنسية، والمجموعة العرقية، والعالمية ـ وكثيراً ما تعتمد سيادة أي منها علىٰ السياق[60]. ففي بلدي: أنا من ليكسينغتون؛ وفي واشنطن، أنا من ماساشوسيتس؛ وفي الخارج، أنا أمريكي. وفي بعض البلدان ما قبل الصناعية، تسود الهويات شبه الوطنية (القبيلة أَو العشيرة). وفي بعض بلدان ما بعد الثورة الصناعية، بما فيها الولايات المتحدة، بدأت تظهر هويات عالمية مثل «المواطن العالمي» أَو «الوصي علىٰ الكرة الأرضية». وبما أن الهويات الكبيرة (مثل القومية) لا يشعر بها أحد، فإنها «مجتمعات متخيلة» تعتمد كثيراً علىٰ آثار الاتصال[61]. ولا يزال الوقت مبكراً جداً لفهم التأثيرات الكاملة للإنترنيت، ولكن تشكيل الهويات يمكن أن ينتقل في اتجاهات متناقضة في الوقت نفسه ـ صعوداً إلىٰ بروكسل، أَو نزولاً إلىٰ بريطانية، أَو تثبيتاً في باريس ـ حسبما تمليه الظروف.

وقد تكون النتيجة تقلباً أسرع بدلاً من تحرّك متجانس في أي اتجاه واحد بعينه. ثم إن خصائص خطاب الكثيرين ـ للكثيرين، والواحد ـ للكثيرين في الإنترنيت تبدو «مؤدية بشدة إلىٰ الطابع الوقح، النزوع إلىٰ المساواة، والتحرّر لحضارة الضبط» ومن بين الآثار «التحرّكات السريعة كومض البرق» ـ موجات الاحتجاج المفاجئة التي تطلقها قضايا أَو أحداث معينة، مثل الاحتجاجات

---

(60) هارولد غوتيزكاو، **الولاءات المتعددة: النهج النظري لمعالجة مشكلة في التنظيم الدولي** (پرينستون: مطبعة جامعة پرينستون، 1955).

(61) بنيديكت أندرسون، **مجتمعات مُتَخَيَّلَة: تأملات في أصل النزعة القومية وانتشارها** (نيويورك: فيرسو، 1991).

المعادية للعولمة أو الصعود المفاجئ للائتلاف المعادي للضريبة المفروضة على الوقود، والذي أمسك بخناق السياسة الأوروبية في خريف سنة 2000[62]. وهكذا تصبح السياسة ذات نزعة مسرحية تستهدف جماهير عالمية. فقد اعتمد الثوّار من أتباع إيمليانو زاباتا بولاية شياباس المكسيكيّة على الدعاية عابرة القوميَّة أكثر من اعتمادهم على الرصاص. والإرهابيون يعتمدون بالطبع على المؤثِّرات المسرحيَّة، كما يعتمدون على التدمير كذلك. فأهمية التلفزيون عندهم تعادل أهمية السلاح. وقد حاول العالم السياسي جيمس روزينو أن يلخّص مثل هذه الاتجاهات باختراع كلمة جديدة هي «التجزماج» (من التجزئة + الاندماج) للتعبير عن الفكرة القائلة بأن الاندماج المتجه إلى هويات أكبر، والتجزئة إلى تجمعات أصغر يمكن أن يحدثا في الوقت نفسه. ولكن المرء لا يحتاج إلى تغيير اللغة الإنكليزية كي يدرك أن الحركات المتناقضة ظاهرياً يمكن أن تحدث في الآنِ عينه. فهي لا تُؤْذِنُ بنهاية الدولة ذات السيادة. ولكنها تجعل سياستها أكثر تقلُّباً وأقل احتباساً ضمن قواقع وطنيَّة.

كما أن المنظَّمات الخاصة تعبر الحدود الوطنيَّة على نحو متزايد. فالمنظَّمات الدينية العابرة القومية المعارضة للرق يعود تاريخها إلى سنة 1775. وقد شهد القرن التاسع عشر تأسيس الدولية الاشتراكية، والصليب الأحمر، والحركات السلميَّة، ومنظَّمات حق الاقتراع للنساء، ورابطة القانون الدولي، من بين هيئات أُخرى. فقبل الحرب العالمية الأولى، كان هناك 176 منظَّمة دولية غير حكومية. وفي سنة 1956 كان عددها يقرب من ألف؛ وفي سنة 1970 نحو ألفين. وفي الآونة الأخيرة، حدث انفجار في عدد المنظَّمات غير الحكومية زاد عددها من خمسة آلاف إلى ما يقرب من سبعة وعشرين ألفاً في عقد التسعينيّات من القرن العشرين وحده. والأرقام لا تحكي القصة بكاملها،

(62) نوريس، **الهوة الرقمية**، ص191.

لأنّها لا تمثّل سوى المنظّمات المشكّلة بصورة رسمية[63]. وكثير منها يزعم أنّه يعمل «كضمير عالمي» يمثّل المصالح العامة العريضة التي تتجاوز نطاق سلطة فرادى الدول، أو مصالح اعتادت الدول علىٰ تجاهلها. فهي تطوّر مفاهيم ومعايير جديدة عن طريق الضغط المباشر علىٰ الحكومات وزعماء رجال الأعمال لتغيير السياسات، والضغط غير المباشر بتغيير المفاهيم العامّة عما يتعيّن علىٰ الحكومات والمؤسّسات أن تفعله. وفي ما يتعلّق بمصادر القوّة، فإن هذه المجموعات الجديدة نادراً ما تملك شيئاً كثيراً من القوّة الصلبة، ولكن ثورة المعلومات قد وسعت قوتها الناعمة الطرية[64].

ولا يقتصر الأمر علىٰ الزيادة الكبيرة في الاتّصالات العابرة للقوميَّة والحكومية. ولكن حدث تغيّر في النوع. فقد كانت التدفقات العابرة للقوميَّة قبل ذلك خاضعة بشكل ثقيل لمنظّمات بيروقراطية كبيرة، مثل الشركات متعددة الجنسية أو الكنيسة الكاثوليكية التي كان بإمكانها أن تربح من الاقتصادات الكبيرة الواسعة النطاق. ومثل هذه المنظّمات تظل هامّة، ولكن انخفاض كلفة الإتّصال في عصر الإنترنيت قد أفسح المجال لمنظّمات شبكية مركبّة تركيباً فضفاضاً ليس لها موظفون قياديُّون، ولا حتى أفراد. وهذه المنظّمات غير الحكومية والشبكات مؤثّرة بشكل فعّال في اختراق الدول دون أي احترام للحدود. ونظراً لأنّها كثيراً ما تَشْغَلُ مواطنين يحتلّون مكانة مرموقة في السياسة

---

(63) فلوريني، **القوّة الثالثة**، الفصل الأول؛ مارغريت إ. كيك وكاثريك سيكينْكْ، **نشطاء وراء الحدود: شبكات الرأي في السياسة الدولية** (إيتاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 1998)، الفصل الثاني؛ جيمس ن. روزينو، **الاضطراب في السياسة العالمية** (پرينستون: مطبعة جامعة پرينستون، 1990)، ص409؛ «النظام غير الحكومي»، **الإيكونوميست**، عدد 11 كانون الأول/ ديسمبر، 1999.

(64) مايكل إدواردز، **المنظمات غير الحكومية، حقوقها وواجباتها**. (لندن: مركز السياسة الخارجية، 2000؛ فلوريني، **القوة الثالثة**؛ جسيكا ت. ماثيوز، «انتقال القوّة»، **فورين آفيرز**، كانون الثاني/ يناير 1997.

المحلية لبلدان كثيرة، فإنّها قادرة علىٰ تركيز اهتمام أجهزة الإعلام والحكومات علىٰ مواضيعها المفضلة. فمعاهدة حظر الألغام البرية، المذكورة آنفاً، كانت نتيجة تحالف مثير للاهتمام بين منظّمات ذات مواقع علىٰ الإنترنيت تعمل مع حكومات ذات قوة وسطى، مثل كندا، وبعض فرادى السياسيين والشخصيات الشهيرة، بما في ذلك الأميرة ديانا. كما أن القضايا البيئية مثال آخر. فقد كان دور المنظّمات غير الحكومية هاماً كقناة اتّصال في ما بين الوفود في المناقشات حول الاحترار العالمي في كيوتو سنة 1997. فقد تنافست الصناعة، والاتحادات، والمنظّمات غير الحكومية في كيوتو علىٰ كسب اهتمام أجهزة الإعلام من البلدان الكبرى في صراع عابر للقومية علىٰ جدول أعمال السياسة العالمية. كما أن المنظّمات غير الحكومية تتنافس في ما بينها أحياناً علىٰ اهتمام أجهزة الإعلام. فالمنبر الاقتصادي العالمي منظّمة غير حكومية تدعو قادة حكوميين وزعماء بارزين من رجال الأعمال إلىٰ دافوس بسويسرا كل شتاء، كان يضم بعض المنظّمات غير الحكومية في برامجه لسنة 2001، ولكن ذلك لم يمنع منظّمات أُخرى غير حكومية من إقامة تظاهرات محلية، ولم يمنع منظّمات غيرها من إقامة منبر معاكس في بورتو آليغرى بالبرازيل، مصمّم لتجميع اهتمام عالمي.

ومن الأشياء الآخذة في البروز أيضاً نوع مختلف من المجتمع العابر للقومية، هو الأسرة العلمية من الخبراء المتشابهي التفكير. فعن طريق تأطير مواضيع مثل تآكل طبقة الأوزون أو تغيّر المناخ العالمي، تكون للمعلومات العلمية فيها أهميتها، فإن مثل هذه «الأسر أو المجموعات العلمية الإدراكية» تكوِّن معرفةً وتوافقاً في الرأي يقدمان الأساس لتعاون فعّال[65]. ولقد كان بروتوكول مونتريال حول نضوب الأوزون نتيجة لمثل هذا العمل جزئياً. ورغم

(65) بيتر م. هاس، «مقدمة: المجتمعات المعرفية وتنسيق السياسة الدوليّة»، **إنترناشنال أورغانازيشن**، شتاء 1992.

أن هذه المجموعات العلمية ليست جديدة كلياً، فإنّها راحت تنمو أيضاً كنتيجة لتخفيض تكاليف الاتّصالات.

وسوف تستمر المجموعات الجغرافية والدول ذات السيادة بتأدية دور كبير في السياسة العالمية لزمن طويل مقبل، ولكنها ستكون أقل عزلة وانطواء على نفسها، وأكثر مساميّة. وسوف يتعيّن عليها أن تتقاسم المسرح مع عناصر فاعلة قادرة على استخدام المعلومات لتوسيع قوتها الناعمة الطرية والضغط على الحكومات بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق تعبئة الجماهير. فالحكومات الراغبة في رؤية تطور سريع سوف تجد أن عليها أن تتخلّى عن بعض الحواجز المانعة لتدفق المعلومات التي كانت ـ تاريخياً ـ تحمي المسؤولين من النظرة الخارجية الفاحصة. فالحكومات التي تريد مستويات عالية من التنمية لم يعد بإمكانها الاطمئنان إلى حفظ أوضاعها المالية والسياسية داخل صندوق أسود، كما فعلت ميانمار (بورما) وكوريا الشمالية. فذلك النوع من السيادة اتضح أنه باهظ الكلفة أكثر من اللازم. فحتى البلدان الكبيرة ذات القوة الصلبة، كالولايات المتحدة، تجد نفسها تتقاسم المسرح مع ممثلين جدد وتعاني مزيداً من المتاعب في ضبط حدودها. فالمجال الضبطي لن يحل محل المجال الجغرافي ولن يلغي سيادة الدول، ولكنه ـ مثل أسواق المدن في العصور الإقطاعية ـ سوف يتعايش معها، ويحدث تعقيداً كبيراً في معنى أن تكون الدولة ذات سيادة أو بلداً قوياً. وبينما ينهمك الأمريكيون في تشكيل سياستهم الخارجية لتتلاءم وعصر المعلومات العالمي، يتعيّن علينا أن نصبح أكثر وعياً بالطرق التي تُكَوِّنُ بها تكنولوجيا المعلومات اتّصالاتٍ جديدةً، وتمكّن الأفراد والعناصر الفاعلة غير الدول من زمام الأمور، وتزيد دور القوى الناعمة الطرية.

القوَّة بين الدول

إن ثورة المعلومات آخذة في جعل السياسة العالمية أكثر تعقيداً من خلال

تمكين العناصر الفاعلة العابرة للقوميَّة، وتقليل سيطرة الحكومات المركزية، ولكنها تؤثِّر أيضاً علىٰ القوَّة بين الدول. وهنا تستفيد الولايات المتحدة، ويتخلّف وراءها كثير من البلدان الأفقر[66]. وبينما أحرزت بعض الدول الأفقر تقدماً هاماً في دخول اقتصاد المعلومات، مثل الصين، والهند، وماليزيا، فإن 87 بالمئة من الناس الواقفين علىٰ الخط الفاصل يعيشون في مجتمعات ما بعد الثورة الصناعية[67]. ويبقى العالم في عصر المعلومات خليطاً من الاقتصادات الزراعية، والصناعية والتي تسودها الخدمات. والمجتمعات والحكومات ما بعد الصناعية الأكثر تأثُّراً بعصر المعلومات تتعايش وتتفاعل مع بلدان لم تتأثر تأثُّراً يُذْكَرُ بثورة المعلومات حتى الآن.

فهل يستمر هذا الانقسام الرقمي زمناً طويلاً؟ إن التكاليف المتناقصة قد تتيح للبلدان الفقيرة أن تقفز كالضفادع فتتخطَّى مراحل معينة من التنمية والتطوّر. وعلىٰ سبيل المثال فإن الاتّصالات اللاسلكية آخذة فعلاً بالحلول محل الخطوط الأرضية الباهظة الكلفة. كما أن تكنولوجيات التعرّف علىٰ الصوت تستطيع أن تمنح الأميّين نفاذاً يوصلهم إلىٰ الاتّصالات بواسطة الكومبيوتر. وقد تساعدُ الإنترنيت المزارعين الفقراء علىٰ تحقيق تفهّم أفضل لأحوال الطقس والسوق قبل أن يزرعوا محاصيلهم، وقد تؤدي المعلومات الأكثر إلىٰ تقليص دور الوسطاء الجشعين. ولعل التعلّم عن بُعْد وتوصيلات الإنترنيت تساعد الأطبّاء والعلماء المنعزلين في البلدان الفقيرة. ولكن أكثر ما

(66) عند بداية القرن الجديد، كان لدى الولايات المتحدة 159 مليون كومبيوتر قيد الاستعمال؛ بينما لم يكن في أمريكا اللاتينية كلها سوى 18 مليوناً. ومن بين 350 مليون مستخدِم للإنترنيت كان النصف تقريباً في الولايات المتحدة؛ وأقل من 0,5 بالمئة في أمريكا اللاتينية. فكان في أمريكا الشمالية 493 مستخدِمَ للإنترنيت من بين كل ألف من السكان، وفي أوروبا الغربية 221، وفي الشرق الأوسط وأفريقيا 8. «التجديد والتكنولوجيا»، **وول ستريت جورنال**، عدد 25 أيلول/ سبتمبر، 2000، القسم R ص6.

(67) نوريس، **الهوة الرقمية**، ص8.

تحتاج إليه البلدان الفقيرة هو التعليم الأساسي والبنية التحتية. وكما قالت إحدى افتتاحيات صحيفة **الفار إيست إيكونوميك ريفيو** في إيجاز بليغ: «إن سدّ الفجوة الرقمية سيكون شيئاً جيداً، ولكن معظم فقراء آسيا في هذه اللحظة الراهنة لا يزالون يتطلّعون إلىٰ وصول الكهرباء إلىٰ منازلهم»[68].

فالتكنولوجيا تنتشر مع مرور الزمن. وكثير من البلدان حريصة علىٰ تنمية وتطوير وديان السيليكون الخاصة بها [نسبة إلىٰ اسم منطقة في غرب كاليفورنيا إلىٰ الجنوب الشرقي من سان فرانسيسكو معروفة بصناعاتها وتصاميمها التكنولوجية العليا: المعرّب]. ولكن التعرّف إلى المفاتيح الفعلية لمملكة التكنولوجيات العليا أسهل من فتح البوابات الحقيقية. إن بُنَى الاتّصالات التحتية الجيدة التطور، وحقوق الملكية الآمنة، والسياسات الحكومية السليمة، والبيئة المشجّعة علىٰ تشكيل الأعمال التجارية الجديدة، والأَسواق الرأسمالية العميقة، والقوة العاملة الماهرة التي يفهم كثيرون منها اللغةَ الإنكليزيةَ (لغة 80 بالمئة من جميع الصفحات علىٰ الشبكات) كل هذا سوف يأتي إلىٰ بعض البلدان الفقيرة مع مرور الزمن، ولكن ليس بسرعة. فحتى في الهند، التي تتوفّر فيها بعض هذه المقاييس المعيارية، فإن شركات البرمجيات تستخدم 340000 شخص، بينما نصف سكان الهند، المليار نسمة، لا يزالون أميّين[69].

ولثورة المعلومات تأثير ينزع إلىٰ اللامركزية والتسوية بصورة شاملة، ولكن هل تسوّي في القوّة بين الأمم؟ بما أنّها تخفض الكلفة وحواجز الدخول إلىٰ الأَسواق، فإنها ينبغي أن تخفض قوة الدول الكبيرة وتوسّع قوة الدول الصغيرة والعناصر الفاعلة من غير الدول. ولكن العلاقات الدولية من الناحية العملية أكثر تعقيداً مما توحي به مثل هذه الحتمية التكنولوجية. صحيح أن

---

(68) المقالة الافتتاحية «الهوة الرقمية»، **فار إيسترن إيكونوميك ريفيو**، عدد 12 نيسان/ أبريل، 2001، ص6.

(69) روبرت ليطان، «اقتصاد الإنترنيت»، **فورين بوليسي**، عدد آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل، 2001، ص16.

بعض جوانب ثورة المعلومات يساعد الصغار، ولكن بعضها يساعد الذين هم في الأصل كبار وأقوياء. ولذلك عدة أسباب:

فأولاً: لا يزال للحجم أهميته. فما يسميه الاقتصاديون حواجز الدول، والاقتصادات ذات الأحجام الكبيرة تظل في بعض جوانب القوَّة المتصلة بالمعلومات. وعلىٰ سبيل المثال، فإن القوَّة الناعمة الطرية تتأثَّر تأثُّراً قوياً بالمحتوى الثقافي لما يُذاع أو يظهر في برامج السينما والتلفزيون. فكثيراً ما تتمتع صناعات الإمتاع باقتصادات هامة واسعة النطاق في إنتاج المحتوى وتوزيعه. ومن الأمثلة علىٰ ذلك الحصة الأمريكيَّة المسيطرة في سوق الأفلام والبرامج التلفزيونية في العالم. فمن الصعب علىٰ القادمين الجُدد أن يتنافسوا مع هوليوود. وعلاوة علىٰ ذلك فإن اقتصاد المعلومات فيه تأثيرات شبكية، لها عوائد متزايدة علىٰ الحجم. فهاتف واحد لا يفيد، ولكن الثاني يعطي قيمة إضافية، وهكذا بينما تتنامى الشبكة. وبكلمات أُخرى: «لأولئك الذين يملكون شبكة، سوف يأتي العطاء».

وثانياً فإنّه حتى حيث يكون نشر المعلومات الموجودة عمليةً رخيصة، فإن جمع المعلومات الجديدة وإنتاجها كثيراً ما يتطلّب استثماراً كبيراً. ففي كثير من الأوضاع التنافسية تكون المعلومات **الجديدة** هي الأكثر أهمية. وفي بعض الأبعاد، فإن المعلومات هي مصلحة عامة غير تنافسية: فاستهلاك شخصٍ ما لا ينتقص من استهلاك شخص آخر. وقد استخدم توماس جيفرسون قياس الشمعة، إذا أعطيتك ضوءاً فإن ذلك لا ينتقص من ضوئي. ولكن في وضع تنافسي، فإن الفرق سيكون كبيراً إذا حصلتُ علىٰ الضوء أولاً ورأيت الأشياء قَبْلَكَ. فجمع معلومات المخابرات مثال جيد. فلدى أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا قدرات علىٰ الجمع والإنتاج تقزّم ما لدى الأمم الأُخرى[70]. فالتقارير

---

(70) انظر سوزان دالي، «المدعي الفرنسي يحقق في نظام التنصّت الأَميركي العالمي»، **النيويورك تايمز**، 5 تموز/ يوليو 2000، القسم A، ص7.

المنشورة تشير إلىٰ أن الولايات المتحدة تنفق علىٰ مخابراتها 30 مليار دولار كل سنة. وفي بعض الأوضاع التجارية، فإن المتابع السريع قد يتفوق علىٰ صاحب الحركة الأولى. ومن سخرية القدر، ولكن هذا ليس مصادفة، أنه علىٰ الرغم من كل النقاش حول كيفية تقليص الإنترنيت للمسافات، فإن مؤسَّسات تكنولوجيا المعلومات لا تزال متجمعة في منطقة صغيرة مختنقة بالازدحام جنوبيّ سان فرانسيسكو، بسبب ما يسمّى «تأثير حفلة الكوكتيل». ذلك أنّ ما يوصلها إلىٰ النجاح هو النفاذ إلىٰ المعلومات الجديدة قبل أن تصبح عامة يملكها الجميع. «ففي الصناعة التي تكون فيها التكنولوجيا الجديدة دائماً علىٰ حافة الانقراض والزوال، يتعيّن علىٰ الشركات أن تتعرّف علىٰ الطلب، وتؤمّن رأس المال، وتأتي بالمادة المنتَجَة إلىٰ السوق بسرعة وإلاّ فسيتغلّب عليها منافس»[71]. ثم إن حجم السوق وقربه من المنافسين، والمجهزين والزبائن لا تزال لها أهميتها في اقتصاد المعلومات.

وثالثاً إن أصحاب الحركة الأولى كثيراً ما يكونون خالقي المقاييس وهيكل أنظمة المعلومات. وحسبما هو موصوف في قصيدة روبرت فروست العظيمة، فإنه عندما تفترق الطُّرق في الغابة ويختار المرء إحداها يصبح الرجوع عنها إلىٰ الطريق الأخرى صعباً. فهناك أحياناً تكنولوجيات بسيطة وفجّة ورخيصة الكلفة تفتح طرقاً مختصرة تجعل من الممكن التفوّق علىٰ صاحب الحركة الأولى. ولكنْ في كثير من الحالات فإن التنمية المعتمدة علىٰ الطريق لأنظمة المعلومات تعكس الميزة التي يتمتع بها صاحب الحركة الأولى[72]. ومن الأمثلة علىٰ ذلك استخدام اللغة الإنكليزية ونمط أسماء أعلىٰ المجالاتِ مستوىً علىٰ الإنترنيت. فكثيراً ما كانت الولايات المتحدة هي صاحبة الحركة الأولى، ويعود السبب في

---

(71) دوغلاس ماكغري، «أرخبيل السيليكون»، ص167.

(72) كلايتون كريستانسين، «الاضطراب العظيم»، فورين آفيرز، عدد آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل، 2001.

ذلك جزئياً إلىٰ تحول الاقتصاد الأمريكي في ثمانينيّات القرن العشرين، وجزئياً أيضاً إلىٰ الاستثمارات الكبيرة التي كانت تحفزها المنافسة العسكرية أيام الحرب الباردة. ولا تزال الولايات المتحدة تتمتع بمركز قيادي في تطبيق سلسلة واسعة من مختلف تكنولوجيات المعلومات.

ورابعاً، كما هو مناقش في الفصل الأول، فإن القوَّة العسكرية لا تزال لها أهميتها في مجالات حسّاسة الأهمية من العلاقات الدولية. ذلك أن تكنولوجيا المعلومات لها بعض التأثيرات علىٰ استخدام القوَّة التي تفيد الصغار، وبعض التأثيرات لصالح الذين هم أقوياء في الأصل. فالتكنولوجيات العسكرية التي كانت باهظة الكلفة إذا صارت متوفرة تجارياً وجاهزة للاستعمال الفوري فإن ذلك يفيد الدول الصغيرة، والعناصر الفاعلة من غير الدول ويزيد في انكشاف الدول الكبيرة وتعرّضها للعطب. فمثلاً، يستطيع أي شخص اليوم أن يطلب من الشركات التجارية صوراً رخيصة التقطتها الأقمار الصناعية لما يجري في قواعد عسكرية ويكون المَيْزُ فيها بمقدار متر واحد. وتستطيع المؤسَّسات التجارية والأشخاص العاديون (بمن فيهم من الإرهابيين) الذهاب إلىٰ الإنترنيت والوصول إلىٰ صور فوتوغرافية التقطتها الأقمار الصناعية وكانت سرية للغاية، وكانت قبل بضع سنوات فقط تكلف الحكومات مليارات الدولارات[73]. فعندما شعرت مجموعة غير حكومية قبل بضع سنوات أن السياسة الأمريكيَّة تجاه كوريا الشمالية مثيرة للفزع أكثر من اللازم، طبعت ونشرت صور أقمار صناعية خاصة لمنصات إطلاق الصواريخ الكورية الشمالية. فمن الواضح أن بلداناً أُخرى تستطيع شراء صور مماثلة لقواعد أمريكيَّة.

ذلك أن أجهزة تحديد المواقع العالمية التي تقدِّم صوراً دقيقة بالضبط لمواقع محدّدة، والتي كانت ذات يوم ملكاً حصرياً للعسكريين وحدهم،

---

(73) «لحظة كوداك سرية للغاية في الفضاء تهزّ الأمن العالمي»، **كريسيتيان ساينس مونيتور**، عدد 21 آذار/ مارس 2000، ص2.

صارت متوفرة وجاهزة في المخازن المحلية التي تبيع أجهزة إليكترونية. والأكثر من ذلك هو أن أنظمة المعلومات تكوّن نقاط ضعف للدول الغنية بإضافة أهداف مجدية مربحة للإرهابيين المنهمكين في حرب غير متناظرة. وقد قام نيوت غينغريتش، الناطق السابق باسم مجلس النواب الأمريكي، بإلقاء نظرة عميقة علىٰ الموضوع. وهو يعتقد أن «هناك خطراً حقيقياً في أن تعتقد أمّة قوية أنّها تستطيع تكوين فضاء سَيْبَريّ مساوٍ للهجوم المتسلسل علىٰ بيرل هاربر. فمن الممكن الإدراك أنه في السنوات الخمس والعشرين التالية قد يقرِّر خصم ذكي متطور (مثل بلد صغير يملك موارد شن حرب سيبريّة إليكترونية) أن بوسعه أن يبتزّ الولايات المتحدة بالتهديد»[74]. وهناك أيضاً الآفاق المحتملة لهجمات سيبرية إليكترونية يقوم بها أفراد غير مرتبطين بأحد ويعملون لحسابهم. وعلىٰ سبيل المثال، فبعد الاصطدام بين طائرة التجسّس الأمريكيّة والمقاتلة الصينية، انهمك المخرّبون الصينيون والأمريكيون علىٰ حد سواء في فورة من الهجمات علىٰ كلا الحكومتين، والمواقع الخاصة علىٰ الشبكة التي لكل منهما في البلد الآخر.

غير أن هناك اتجاهات تقوّي الذين هم أقوياء أصلاً. وكما جادلتُ في الفصل الأول، فإن تكنولوجيا المعلومات قد أنتجت ثورة في الشؤون العسكرية. إذْ إن أجهزة الاستشعار المستقرّة في الفضاء، والإذاعة المباشرة، وأجهزة الكومبيوتر ذات السرعة العالية، والبرمجيات المعقّدة تقدم القدرة علىٰ جمع المعلومات، وتصنيفها، وتجهيزها ونقلها ونشرها عن أحداث معقّدة تقع علىٰ رقعة جغرافية واسعة. وهذا الوعي المسيطر بمعارك الفضاء، مشفوعاً بأسلحة التصويب الدقيق الموجّهة تنجم عنه ميزة قوية. وكما أظهرت حرب

(74) نيوت غينغريتش، «تهديدات بالدمار الشامل»، **إينفورميشن سيكيوريتي**، نيسان/ أبريل 2001

(http://www.infosecuritymag.com/articles/april01/columns-security-persp.shtml).

الخليج، فإن التخمينات والتقديرات التقليدية لمنطلقات توازن الأسلحة كالدبابات والطائرات تصبح غير واردة إلاّ إذا شملت القدرة على دمج المعلومات مع تلك الأسلحة. كانت تلك هي الغلطة التي ارتكبها صدّام حسين (وكذلك رجال الكونغرس الذين تنبأوا بخسائر أمريكيَّة كبيرة كثيفة). وكثير من التكنولوجيا ذات الصلة متوفرة في الأَسواق التجارية، ومن الممكن التوقّع بأن الدول الأضعف ستشتري كثيراً منها. غير أن المفتاح لن يكون في امتلاك العتاديات المبهرجة أَو الأنظمة المتقدمة، ولكن في القدرة على دمج «نظام للأنظمة». وفي هذا المجال، فإن من المحتمل أن تحتفظ الولايات المتحدة بقيادتها. ففي حرب المعلومات، يكمن الفرق كله في ميزة صغيرة. فالثورة في الشؤون العسكرية سوف لن تنتقص من قيادة الولايات المتحدة بل إنّها في بعض الظروف قد تزيد تفوق أمريكا على البلدان الأُخرى[75].

الأبعاد الثلاثة للمعلومات

في فهم العلاقة بين المعلومات والقوَّة في السياسة العالمية، فإن مما يساعد المرء هو أن يميّز بين ثلاثة أبعادٍ مختلفة للمعلومات يتم خلطها معاً في بعض الأحيان[76]. فالبُعد الأول هو تدفقات البيانات، مثل الأخبار والإحصائيات. فقد حدثت زيادة هائلة يمكن قياسها في كمية المعلومات المتدفقة عبر الحدود الدولية. فمعدل كلفة تلك المعلومات آخذ في التناقص، وكثير منها مجاني من الناحية العملية. والتكاليف المتناقصة ونقاط النفاذ الإضافية تساعد الدول الصغيرة والعناصر الفاعلة من غير الدول. ومن جهة

---

(75) جوزيف س. ناي الأصغر ووليام أ. أوينز، «ميزة أمريكا المعلوماتية»، **فورين آفيرز**، آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل 1996.

(76) أنا مدين بهذه التمييزات لروبرت و. كيوهين. انظر مقالته التي كتبها بالاشتراك مع جوزيف س. ناي الأصغر، بعنوان «القوَّة والاعتماد المتبادل في عصر المعلومات» المنشور في مجلة **فورين آفيرز**، خريف 1998.

أُخرى، فإن الحجم الكبير للتدفقات المجانية تعطي علاوة لقدرات المحررين ودامجي الأنظمة، وهذه فائدة للكبار والأقوياء.

والبُعد الثاني هو المعلومات التي تُستخدم للحصول علىٰ ميزة في الأوضاع التنافسية. ومع المعلومات التنافسية، كما ذكرنا أعلاه، فإن أهم التأثيرات كثيراً ما تكون علىٰ الهامش. فهنا يكون القيام بالحركة الأولى هو الشيء الأهم، وهذا عادة في مصلحة الأقوى. فكثير من المعلومات التنافسية ترتبط بالتجارة، ولكن ـ كما هو مناقَشٌ أعلاه ـ فإن تأثير المعلومات علىٰ القوَّة العسكرية يمكن التفكير فيه أيضاً علىٰ أنّه مجموعة فرعية من المعلومات التنافسية (متضمنة في مجموعة أُخرى).

أما البُعد الثالث فهو المعلومات الاستراتيجية ـ معرفة خطة منافسك في اللعبة. فالمعلومات الاستراتيجية لا تقدَّر بثمن من الناحية العملية. وهي قديمة كقِدَم التجسّس. فأي بلد أَو مجموعة يمكنها استئجار الجواسيس. وبقدر ما تقدّم التكنولوجيات التجارية وأبحاث السوق من طاقات تكنولوجية لم تكن لتتوفّر في السابق إلاَّ باستثمارات كبيرة، فإن هناك تأثيراً مكافئاً. ولكن بقدر ما تنتج الاستثمارات الكبيرة في جمع المعلومات السرِّيَّة المخابراتية من معلومات أكثر وأفضل، يستفيد الكبار والأقوياء. ورغم أنه صحيح أن كمية الأسرار في الأسئلة المثيرة للاهتمام في مجال المخابرات قد تناقصت عما كانت عليه في عالم الحرب الباردة (وهي أسرار يمكن سرقتها) وهي أقل من الأمور الغامضة (التي لا يعرف أحد جوابها) ومع ذلك فإن القدرات الكبيرة علىٰ جمع المعلومات السرِّيَّة لا تزال تعطي ميزات استراتيجية هامّة.

ومن بين أكثر الجوانب إثارة للاهتمام في القوَّة وعلاقتها بالتدفق المتزايد للمعلومات هي «مفارقة الوفرة»[77]. ذلك أن وفرة المعلومات تؤدي إلىٰ افتقار

(77) هربرت أ. سيمون، «المعلومات 101: ليس المهم ما تعرف، بل كيف عرفته»، =

في الانتباه. فعندما يغرقنا حجم المعلومات التي تواجهنا، يصبح من الصعب معرفة ما الذي ينبغي أن نركّز عليه. وعندئذٍ يصبح الانتباه هو المصدر النادر، وليس المعلومات. أما الذين يستطيعون تمييز الإشارات الثمينة عن الضجيج الأبيض فهم الذين يكتسبون القوّة. فيصبح الطلب أكثر على المحررين، والمرشِّحين والملقنين؛ وهذا مصدر قوة للقادرين على أن يقول لنا أين نركّز انتباهنا. فالقوّة لا تتدفّق بالضرورة إلى القادرين على إنتاج المعلومات أو حجبها. فعلى عكس الاعتماد المتبادل غير المتناظر في التجارة، حيث تذهب القوّة إلى القادرين على الاحتفاظ بالروابط التجارية أو قطعها، فإن القوّة في تدفق المعلومات تذهب إلى القادرين على تحرير المعلومات وإثبات صحتها بشكل موثوق به، بحيث يصنِّفون ما هو صحيح منها وهام في الوقت نفسه. ونظراً لصحافتنا الحرّة، فإن هذا ـ على وجه العموم ـ يفيد الولايات المتحدة.

وبين المحررين والملقنين، فإن المصداقية هي المصدر الحسَّاس وهي بدورها مصدر للقوة الناعمة الطرية. وتزداد أهمية السمعة عما كانت عليه في الماضي، بل تحدث صراعات سياسية حول تكوين المصداقية وتدميرها. وتميل المجتمعات إلى التجمّع حول الملقنين ذوي المصداقية بينما تميل المصداقية المدرَكَةُ والمتصوَّرَةُ بدورها إلى تعزيز المجتمعات. ويميل مستخدِمو الإنترنيت إلى زيارة مواقع الشبكة التي تقدِّم معلومات يجدونها مثيرة للاهتمام وموثوقاً بصدقها في آنٍ واحد. وتتنافس الحكومات على المصداقية، ليس مع الحكومات الأُخرى فحسب، بل مع سلسلة واسعة من البدائل، بما فيها أجهزة الإعلام الإخبارية، والشركات، والمنظَّمات غير الحكومية، والمنظَّمات الحكومية المشتركة، وشبكات التجمعات والأسر العلمية.

ولقد فكَّر العراق بطريقة معاكسة للحقائق، ولعلَّه وجد أن من الأسهل

= ذي جورنال فوركواليتي آند پارتيسيپيشن، عدد تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس، 1998، ص 30 ـ 33.

عليه أن يكسب قبولاً لوجهة نظره في أن غزو الكويت عمل له ما يبرِّره في فترة ما بعد الاستعمار، باعتباره يضاهي استيلاء الهند علىٰ غُوا سنة 1975، لو أن محطة الأخبار التلفزيونية الأمريكيَّة CNN جعلت إطار القضية بغداد بدلاً من آطلنطا (التي صُوِّرَ منها صدَّام علىٰ أنَّه شبيه لهتلر في ثلاثينيّات القرن العشرين). وقد أتاحت القوّة الناعمة الطرية للولايات المتحدة أن تؤطِّر القضية. وتستطيع المنظَّمات غير الحكومية أن تشن حملات علاقات كبيرة، كما فعلت جماعة السَّلام الأخضر في حالة تخلّص شركة شل الهولندية الملكية من منصّة برينتسبار للتنقيب عن البترول. كما كان ما لحق بذلك الحدث ذا مغزى أيضاً بطريقة مماثلة، إذ إن جماعة السَّلام الأخضر فقدت مصداقيتها عندما اعترفت بأن بعض بياناتها عن الحقائق لم تكن دقيقة.

وإذن فالسياسة تصبح مباراة في المصداقية. فتتنافس الحكومات مع بعضها بعضاً، ومع منظَّمات أُخرى لتعزيز مصداقيتها وإضعاف مصداقية خصومها ـ كما يشهد علىٰ ذلك الصراع بين صربيا ومنظَّمة حلف شمال الأطلسي لتأطير تفسير الأحداث في كوسوڤو سنة 1999. ولقد كانت للسمعة أهميتها في السياسة العالمية دائماً، ولكن دور المصداقية يصبح مصدراً للقوة أهم حتى من السمعة، بسبب طوفان المعلومات المجانية و«مفارقة الوفرة» في عصر المعلومات. فقد كانت هيئة الإذاعة البريطانية، علىٰ سبيل المثال، مصدراً هاماً من مصادر القوة الناعمة الطرية لبريطانيا في أوروبا الشرقيَّة أثناء الحرب الباردة. أما الآن فإن هناك مزيداً من المنافسين لها (ولغيرها من الإذاعات الحكومية)، ولكن بقدر ما تحتفظ بالمصداقية في عصر الضجيج الأبيض، فقد تزداد قيمتها باعتبارها مصدراً للقوة. وكما سنرى في الفصل الخامس، لو أن حكومة الولايات المتحدة فكَّرت بهذه الطريقة فسوف تستثمر في أدوات القوَّة الناعمة الطرية أكثر بكثير مما تفعل الآن. (مثل برامج المعلومات والتبادل الثقافي) وسيكون من غير المحتمل أن تحاول تقييد صوت أمريكا كما فعلت في

أيلول/ سبتمبر سنة 2001. وسنكون أكثر اهتماماً بالطريقة التي تؤدي بها السياسات التي نتبعها في الداخل وسياساتنا الخارجية الأحادية الجانب إلىٰ تقويض مصداقيتنا.

القوَّة الناعمة الطرية في عصر المعلومات العالمي

من بين ما تتضمّنه الأهمية المتزايدة للمحرّرين والملقنين في عصر المعلومات العالمي هذا أن الأهمية النسبية للقوة الطرية الناعمة ستزداد، لأنّها ترتكز علىٰ المصداقية. فالبلدان ذات المكانة الجيدة بالنسبة لهذه القوة يتحسّن أداؤها[78]. والبلدان المحتمل أن تكسب قوة ناعمة طرية في عصر المعلومات هي: 1 ـ البلدان التي تكون ثقافتها وأفكارها المسيطرة أقرب إلىٰ المعايير العالمية السائدة (التي تؤكد الآن علىٰ الليبرالية، والتعددية، والاستقلال)، 2 ـ البلدان التي لديها أكبر نفاذ إلىٰ قنوات الاتصال المتعددة، وبذلك فهي تملك تأثيراً أكبر علىٰ كيفيَّة تأطير القضايا، و3 ـ البلدان التي تتعزّز مصداقيتها بأدائها المحليّ والدولي. وتشير أبعاد القوَّة في عصر المعلومات إلىٰ الأهمية المتنامية للقوة الناعمة الطرية في خليط مصادر القوى، وإلىٰ ميزة قوية للولايات المتحدة.

وبالطبع فإن القوَّة الناعمة الطرية ليست جديدة تماماً، ولم تكن الولايات المتحدة أول حكومة تحاول استخدام الثقافة لتكوِّن قوّة ناعمة طرية. فبعد اندحار فرنسا في الحرب الفرنسية ـ البروسية، حاولت الحكومة الفرنسية أن ترمِّم نفوذها

---

(78) وبالطبع، كما جادلتُ أعلاه، فإن القوَّة الناعمة الطرية تختلف باختلاف الجمهور المستهدَف. وهكذا فإن الفردية الأمريكيَّة قد تكون لها شعبية في أمريكا اللاتينية وفي الوقت نفسه تظهر متحلّلة بشكل بغيض كريه في بعض بلدان الشرق الأوسط. وعلاوة علىٰ ذلك، تستطيع الحكومات أن تكسب القوَّة الناعمة الطرية أو تخسرها، حسب أدائها في الداخل.

الممزّق بتعزيز انتشار لغتها وأدبها عن طريق التحالف الفرنسي، الذي أوجد في سنة 1883. «وهكذا أصبح إبراز الثقافة الفرنسية في الخارج أحد المكونات الهامّة للدبلوماسية الفرنسية»[79]. وسرعان ما تبعتها إيطاليا، وألمانيا، وغيرها. كما أن إدخال المذياع في عشرينيات القرن العشرين أوصل بعض الحكومات إلىٰ ميدان الإذاعة بلغات أجنبية. وفي ثلاثينيات ذلك القرن أتقنت ألمانيا النازية صناعة الفيلم الدعائي. وكانت الحكومة الأمريكيّة قادماً متأخراً إلىٰ فكرة استخدام الثقافة الأمريكيّة لأغراض الدبلوماسية، فشكّلت لجنة للمعلومات العامة أثناء الحرب العالمية الأولى، ولكنها ألغتها مع عودة السَّلام. وبحلول أواخر الثلاثينيّات اقتنعت إدارة روزفلت بأن «أمن أمريكا يعتمد علىٰ قدرتها علىٰ التحدّث إلىٰ الناس في البلدان الأخرى وكسب دعمهم». ومع الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة صارت الحكومة أكثر نشاطاً مع الجهود الرسمية، مثل وكالة الاستعلامات الأمريكية، وصوت أمريكا، وبرنامج فولبرايت، والمكتبات الأمريكيَّة، والمحاضرات، وغيرها من البرامج. ولكن كثيراً من القوَّة الناعمة الطرية ينشأ من قوى مجتمعية خارج سيطرة الحكومة. وحتى قبل الحرب الباردة، فإن «مسؤولي الشركات ومؤسَّسات الإعلان الأمريكيَّة، وكذلك رؤساء استديوات هوليوود لم يكونوا يبيعون منتجاتهم فحسب، بل ومعها ثقافة أمريكا وقِيَمها وأسرار نجاحها، لباقي أنحاء العالم»[80]. فالقوَّة الناعمة الطرية تُكَوَّن جزئياً علىٰ أيدي الحكومات، وجزئياً علىٰ الرغم من الحكومات.

قبل عقد من الزمن، كان بعض المراقبين يعتقدون أن التعاون بين الحكومة والصناعة في اليابان سيعطيها مكانة قيادية في القوَّة الناعمة الطرية في عصر المعلومات. فقد كان بوسع اليابان أن تطوِّر قدرة علىٰ التلاعب بالمفاهيم

---

(79) ريتشارد پيلز، **ليس مثلنا** (نيويورك: بيسك بوكس 1997)، ص 31 ـ 32.

(80) المصدر السابق نفسه، ص 33، Xiii.

المحسوسة بشكل فوري وعلىٰ نطاق عالمي وأن «تدمّر كل ما يعيق ازدهار اليابان الاقتصادي وقبول الآخرين لها علىٰ الصعيد الثقافي»[81]. وعندما قامت مؤسسة ماتسوشيتا بشراء شركة MCA، قال رئيسها إنه لن يتم إنتاج أفلام سينمائية تنتقد اليابان[82]. وحاولت أجهزة الإعلام اليابانية أن تخترق الأسواق العالمية وبدأت شبكة NHK التي تملكها الحكومة تبثّ برامجها عبر الأقمار الصناعية بالإنكليزية. غير أن المشروع فشل لأن تقارير NHK كانت تبدو متخلّفة وراء تقارير المنظمات الإخبارية التجارية الأُخرى، واضطّرت الشبكة إلىٰ الاعتماد علىٰ الـCNN والـABC[83]. وهذا لا يعني أن اليابان تنقصها القوّة الناعمة الطرية. بل علىٰ العكس، فإن ثقافتها الشعبيّة تثير إعجاباً كبيراً بين شباب آسيا المراهقين[84]. ولكن ثقافة اليابان تظل موجّهة إلىٰ الداخل أكثر بكثير من ثقافة الولايات المتحدة. كما أن عدم رغبة حكومتها في التعامل بصراحة مع تاريخ ثلاثينيّات القرن العشرين ينتقص من قوّتها الناعمة الطرية.

وبالتأكيد فإن هناك مناطق مثل الشرق الأوسط فيها مواقف ازدواجية إزاء الثقافة الأمريكيّة تحدّ من قوتنا الناعمة الطرية. فقد كان البثّ التلفزيوني كله في العالم العربي يُدار بأيدي الحكومات، حتى سمحت قطر الصغيرة لمحطة

---

(81) جيروم ك. غلين، «اليابان: القوة الثقافية للمستقبل»، **نيكي ويكلي**، عدد 7 كانون الأول/ ديسمبر، 1992، ص7.

(82) الأفلام المتعددة الجنسيات: مسائل في السياسة»، **النيويورك تايمز**، عدد 27 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1990، القسم D 7.

(83) «وسائل الأخبار اليابانية تنضم إلىٰ حركة التصدير»، **الانترناشنال هيرالد تريبيون**، عدد 10 أيار/ مايو، 1991؛ دايفيد سانغر، «شبكة NHK التلفزيونية اليابانية تنهي خطة الخدمة الإخبارية»، **النيويورك تايمز**، عدد 9 كانون الأول/ ديسمبر، 1991.

(84) كالفن سيمز، «اليابان تشير، وشباب آسيا الشرقية يقعون في الغرام»، **النيويورك تايمز**، عدد 5 كانون الأول/ ديسمبر، 1999 القسم A، ص 3؛ «تقدم الأمازونيسو»، **الإيكونوميست**، 22 تموز/ يوليو، 2000، ص61.

جديدة ـ الجزيرة ـ بالبثّ بشكلٍ حرّ فقامت لها شعبية كبيرة في الشرق الأوسط[85]. وكان لصورها غير الخاضعة للرقابة، والتي تراوح من أسامة بن لادن إلىٰ طوني بلير، تأثير سياسي قوي بعد أيلول/ سبتمبر سنة 2001. وقد أدَّت قدرة بن لادن علىٰ إبراز صورة له كروبن هود إلىٰ تعزيز قوّته الناعمة الطرية عند بعض المسلمين حول العالم. وكما وصف صحافي عربي الوضع قبل ذلك فإن «الجزيرة كانت بالنسبة لهذه الانتفاضة كما كانت الـCNN بالنسبة لحرب الخليج»[86]. وفي إيران الأصولية للناس موقف مزدوج. فأفلام الڤيديو المهرَّبة والمسروقة متوفِّرة علىٰ نطاق واسع ولم ينجم عن حظر الحكومة لها «سوى تعزيز إغواء الحضارة الغربية العلمانية بأفضل ما فيها وأسوأ ما فيها»[87].

وهناك بالطبع توترات حتى في داخل الثقافة الغربية العلمانية تحدّ من القوة الطرية الناعمة الأمريكيَّة. ففي منتصف تسعينيّات القرن العشرين، كان 61 بالمئة من الفرنسيين، و45 بالمئة من الألمان و32 بالمئة من الإيطاليين يدركون أن الثقافة الأمريكيَّة هي تهديد لثقافتهم. وكانت هناك أغلبيات في إسبانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ترى أن علىٰ شاشات تلفزيوناتها الوطنية أفلاماً وبرامج من صنع أمريكي أكثر مما ينبغي[88]. وتضع كل من كندا والاتحاد الأوروبي قيوداً علىٰ كمية المحتوى الأمريكي التي يمكن عرضها.

ولكن مثل هذه المواقف تعكس ازدواجيةً، وليس رفضاً. ففي عشرينيّات

---

(85) مارك هوباند، «مصر تحاول إغراء المذيعين للعودة»، **الفاينانشال تايمز** (لندن)، عدد 7 آذار/ مارس، 2000، ص14.

(86) جون كيفنر، «قصة انتفاضتين»، **النيويورك تايمز**، عدد 18 تشرين الثاني/ نوڤمبر، 2000، القسم A، ص6.

(87) كريس هِيدْجِيزْ، «إيران غير قادرة علىٰ صد غزو الغرب الثقافي»، **النيويورك تايمز**، 28 آذار/ مارس، 2000، ص14.

(88) مكتب أبحاث الوكالة الأمريكيَّة للمعلومات، «تنبيه الرأي الأوروبي»، عدد 16 آذار/ مارس، 1994، و27 أيار/ مايو، 1994.

القرن العشرين كان الألمان أصحاب المبادرة والتوجيه في صناعة السينما، كما كان الفرنسيُّون والإيطاليُّون في خمسينيّات ذلك القرن وستينيّاته. والهند تنتج أفلاماً أكثر بكثير مما تنتج هوليوود. ولكن كل قنوات التوزيع في العالم لن تستطيع أن تحول الأفلام الهندية إلىٰ انتصارات عالمية باهرة ذات شعبية كبيرة ومستمرّة. ومن وجهة نظر الصحافي الألماني جوزيف جوف، فإن التفسير واضح، وهو أن «أمريكا لديها واحدة من أكثر ثقافات العالم انفتاحاً، ولذا فإن العالم يجب أن ينفتح لها أكثر من غيرها»[89]. أو كما يلاحظ ناقد فرنسي متفهّم: «لا شيء يرمز إلىٰ انتصار الثقافة الأمريكيَّة أكثر من شكل الفنّ الجوهري في القرن العشرين: السينما. . . . فهذا الانتصار للفرد الذي تحرّكه الرحمة أو طموح نبيل هو شيء عام شائع. . . وتقوم الرسالة علىٰ انفتاح أمريكا والنجاح المستمر لمجتمعها المتعدِّد الثقافات». ولكن الناقد يلاحظ أيضاً أنّه «كلما زاد عناق الفرنسيين لأمريكا تزايد سخطهم منها»[90]. أو كما لاحظ نرويجي، «إن الثقافة الأمريكيَّة آخذة في التحوّل إلىٰ الثقافة **الثانية** لكل شخص. فهي لا تقتلع التقاليد المحلية بالضرورة لتحل محلها، ولكنها تنشّط بالفعل ثقافة مزدوجة اللغة»[91]. ومثل كثير من اللغات الثانية، فإنَّها محكيّة بنواقصَ ومعانٍ مختلفة. غير أن العجب هو من كونها محكية علىٰ الإطلاق.

وبالطبع، فإن الصرب الذين يرتدون سراويل ليڤيز الأمريكيَّة ويأكلون وجبات مكدونالد الأمريكيَّة لم يكتفوا بدعم القمع في كوسوڤو فحسب، بل

---

(89) جوزيف جوف، «أمريكا التي لا مهرب منها»، مجلة **النيويورك تايمز** [الأحد] عدد 8 حزيران/ يونيو، 1997، ص38.

(90) دومينيك مُوَازي، «أمريكا المنتصرة»، **الفاينانشال تايمز** (لندن)، عدد 9 شباط/ فبراير، 1998؛ موازي، «الحجة الصحيحة في الوقت الخطأ»، **الفاينانشال تايمز** (لندن)، 22 تشرين الثاني/ نوڤمبر 1999، ص13.

(91) مقتبساً عنه في مقالة تود غيتلين، «الزعماء العالميون: ميكي وشركاه»، **النيويورك تايمز**، 3 أيار/ مايو 1992، قسم الفن وأوقات الفراغ، ص1.

استخدموا فيلماً هوليوودياً عنوانه «هزّ الكلب» للسخرية من الولايات المتحدة أثناء الحرب. وارتكب الأطفال المجنّدون في سيراليون فظائع، مثل تقطيع أيدي المدنيين، وهم يرتدون القمصان الرياضية الأمريكيَّة الخفيفة. وقد احتقر أسامة بن لادن الثقافةَ الأمريكيَّة، كما يفعل بعض الأصوليين المتعاطفين معه. وسواء أكانت الصفات التالية تميل إلىٰ الأفضل أم إلىٰ الأسوأ، فإن الولايات المتحدة «مثيرة، وغريبة، وغنية، وقوية، وراسمة للاتجاهات، والجهة الفاعلة في الحداثة والتجديد»[92]. ورغم الفظاظة والابتذال والجنس والعنف فإن «أفلامنا وموسيقانا ترفع من شأن رموز الحرية، وتحتفل بمجتمع يؤدي إلىٰ الحركة صُعُداً إلىٰ الأعلىٰ وإلىٰ عدم التقيد بالشكليّات الرسميَّة، ونزوع إلىٰ المساواة لا يبجّل ولا يوقّر أحداً، وفيه قوة حياة ملأى بالحيوية. وهذا الإعلاء له جاذبيته في عصر يريد فيه الناس أن يشاركوا في التمتع بالحياة الطيبة علىٰ الطراز الأمريكي، حتى ولو كانوا واعين، كمواطنين سياسيين، بالجانب الآخر الهابط للبيئة، وللمجتمع، وللمساواة[93]. وعلىٰ سبيل المثال، عند تفسير الاتجاه نحو استخدام الدعاوى القضائية لتأكيد الحقوق في الصين، أوضح أحد النشطاء الصينيين الشباب: «لقد شاهدنا كثيراً من أفلام هوليوود، فهي تصوّر حفلات الزفاف، والجنائز، والذهاب إلىٰ المحكمة. وهذا فإننا نعتقد أن الأمر ليس سوى شيء طبيعي إذا ذهبتَ إلىٰ المحكمة بضع مرّات في حياتك»[94]. وفي الوقت نفسه، فإن مثل هذه الصور للمجتمع الليبرالي يمكن أن تكوّن رد فعل سلبياً بين الأصوليين المحافظين.

---

(92) نيل م. روزندورف، «العولمة الاجتماعية والثقافية: مفاهيمها، وتاريخها، ودور أمريكا فيها»، في كتاب من تحرير ناي ودوناهيو عنوانه **حسن الإدارة في عالم آخذ في التعولم**.

(93) تود غيتلين، «الاستيلاء علىٰ العالم بالقوّة (الثقافية)»، صحيفة **ذي ستري تايمز** (سنغافورة)، عدد 11 كانو الثاني 1999، ص2.

(94) إليزابيث روزنتال، «الصينيون يجرّبون سلاحاً جديداً من الغرب: الدعاوى القضائية»، **النيويورك تايمز**، 16 حزيران/ يونيو 2001.

إن الازدواجية تضع قيوداً على الثقافة الشعبية كمصدر للقوة الأمريكيَّة الناعمة الطرية، كما أن تسويقها على أيدي الشركات الأمريكيَّة يمكن أن يكوِّن انجذاباً ومقاومةً في الوقت نفسه. وكما قال المؤرخ والتر لافيبر، فإن «الشركات عابرة القومية لا تغيِّر عادات الشراء في مجتمعٍ مّا فحسب، بل إنّها تعدّل وتحوّر تركيب المجتمع نفسه. وبالنسبة للمجتمع الذي يتلقَّى القوَّةَ الناعمةَ الطريةَ، فإن هذه القوة يمكن أن تكون لها آثار صلبة»[95]. فالاحتجاجات غالباً ما توجّه ضد مكدونالد والكوكاكولا. وسواء أكان ذلك جيداً أم رديئاً، فليس هناك الكثير مما تستطيع حكومة الولايات المتحدة أن تفعله إزاء هذه الآثار السلبية للصادرات الثقافية الأمريكيَّة العليا ـ المكتبات والمعارض ـ ليست في أفضل الأحوال سوى مسكّنات مهدئة مفيدة. فكثير من جوانب القوَّة الناعمة الطرية هي نتائج عرضية ثانوية للمجتمع الأمريكي أكثر من كونها أعمالاً حكومية متعمّدة، وهي قد تزيد قوّة الحكومة أو تنقصها. إن الجاذبية الكامنة (والنفور) في خلفية الثقافة الشعبية الأمريكيَّة في مناطق مختلفة وبين مجموعات مختلفة قد تجعل ترويجَ السياسة أسهلَ أو أصعبَ على المسؤولين الأمريكيين. ففي بعض الحالات، مثل إيران، فإن الثقافة الأمريكيَّة قد تنتج رفضاً (على الأقل من قِبل النُّخب الحاكمة)؛ وفي حالات أُخرى، بما فيها الصين، فإن الجاذبية والرفض بين مجموعات مختلفة قد يلغي كل منهما الآخر. وفي حالات أخرى كذلك، مثل الأرجنتين، فإن سياسات حقوق الإنسان التي رفضتها الحكومة العسكرية في سبعينيّات القرن العشرين أنتجت قوة ناعمة طرية كبيرة للولايات المتحدة بعد ذلك بعقدين من الزمن عندما وصل إلى السلطة الناسُ الذين كانوا قد سُجِنوا في السَّابق.

ويذكّرنا المثل الأرجنتيني بأن لا نبالغ في دَوْر الثقافة الشعبية وبأن القوَّة

(95) والتر لافيبر، **مايكل جوردان والرأسمالية العالمية الجديدة** (نيويورك: نورتون، 1999)، ص157.

الناعمة الطرية أكثر من مجرد القوَّة الثقافية. فكما رأينا في الفصل الأول فإن القوَّة الناعمة الطرية ترتكز على وضع جدول الأعمال كما على الجاذبية، والثقافة الشعبية ليست سوى جانب واحد من الجاذبية (وهي ليست كذلك على الدوام). إن الأفكار الثقافية العليا التي تصدرها الولايات المتحدة في أذهان نصف مليون طالب أجنبي ممن يدرسون كل سنة في الجامعات الأمريكيَّة، أو في أذهان رجال الأعمال وأصحاب المشاريع المبادرين العائدين إلى أوطانهم بعد نجاحهم في وادي السيليكون، هي أوثق صلة برجال النخبة ذوي القوة والسلطة. فمعظم قادة الصين لهم أبناء وبنات تعلّموا في الولايات المتحدة، وهم يرسمون لها صورة من وجهة نظر واقعية غالباً ما تكون على عكس الصور الكاريكاتورية السَّاخرة في الدعاية الصينية الرسمية.

إن سياسات الحكومة في الداخل والخارج يمكن أن تعزِّز قوّتنا الناعمة الطرية أو تنتقص منها وتقيّدها. وعلى سبيل المثال فإن الفصل العنصري في الداخل في خمسينيّات القرن العشرين كان ينتقص من قوّتنا الناعمة الطرية في أفريقيا. واليوم، فإن تطبيقنا لعقوبة الإعدام وضعف سيطرتنا على امتلاك الأفراد للأسلحة النارية والمسدسات والبنادق الشخصية ينتقصان من قوّتنا الناعمة الطرية في أوروبا. وسياسات جيمي كارتر حول حقوق الإنسان مثال على ذلك، ولكن من الأمثلة أيضاً جهود الحكومة لتعزيز الديمقراطية أثناء إدارات كلينتون وريغان. وعلى العكس، فإن السياسات الخارجية التي تبدو في أعين الآخرين متغطرسة وأحادية الجانب تقلِّل من قوّتنا الناعمة الطرية، كما سنستكشف على نحو مستفيض في الفصل الخامس.

إن القوَّة الناعمة الطرية الآخذة أهميتها في الازدياد في عصر المعلومات هي جزئياً ناتج عرضي للعمل الحكومي الرسمي، وليست هي نتيجته الوحيدة. فالمنظَّمات غير الحكومية التي لها قوة ناعمة طرية خاصة بها تستطيع أن تعقد وتعرقل جهود الحكومة للحصول على النتائج التي ترغب فيها. ومقدِّمو الثقافة

الشعبية يعرقلون في بعض الأحيان تحقيق وكلاء الحكومة لأغراضهم. ولكن التوجّهات الأطول علىٰ المدى البعيد هي لصالحنا. وبقدر انسجام السياسات الرسمية في الداخل والخارج مع الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والانفتاح، واحترام آراء الآخرين، تستفيد الولايات المتحدة من الاتجاهات في عصر المعلومات العالمي هذا، حتى ولو استمرّت بعض جيوب ردّ الفعل والأصولية في الاعتراض والاستجابة بشكل سلبي في بعض الدول. ولكن هناك خطراً في أننا قد نطمس الرسالة الأعمق لقِيَمنا من خلال الغطرسة والانفراد بمواقف أحادية الجانب. إذ إن ثقافتنا، العليا والدنيا، تساعد في إنتاج قوة طرية ناعمة في عصر المعلومات، ولكن الأعمال الحكومية لها أهميتها أيضاً، ليس فقط من خلال البرامج مثل صوت أمريكا ومِنَح فولبرايت الدراسية، والأهم حتى من ذلك كلّه، عندما تتجنّب سياساتنا الغطرسة وتقوم بتمثيل المبادئ والقِيَم التي يُعْجَبُ بها الآخرون.

الخاتمة

قبل قرن مضى، وفي أوجّ العصر الصناعي، قام عالم الاجتماع الألماني العظيم ماكس ڤيبر بتعريف احتكار الاستخدام المشروع للقوة بأنّه خاصية محدّدة للدولة الحديثة. وهذا التعريف لا يزال صحيحاً. ولكن سيطرة الحكومات علىٰ مصادر القوّة الكبرى في عصر المعلومات هي أقل أمناً وإحكاماً مما كانت عليه في القرن الماضي. فالدول الكبيرة لا تزال تملك مزايا عسكرية ساحقة، ولكن انتشار تكنولوجيات الدمار الشامل يفتح فرصاً للإرهابيين، ويكوِّن نقاط ضعف مكشوفة في مجتمعات ما بعد التصنيع. أما في مجتمعات ما قبل التصنيع، فإن هناك جيوشاً خاصة ومجموعات إجرامية لها قوات تستطيع أن تكتسح الحكومات.

ومن حيث القوّة الاقتصادية، فإن الشركات عابرة القومية تعمل علىٰ نطاق أوسع مما هو متاح لكثير من البلدان. فهناك دستة من مثل هذه الشركات علىٰ

الأقل لديها مبيعات سنوية أكبر من الدخل القومي الإجمالي لنصف دول العالم. وعلىٰ سبيل المثال، فإن مبيعات ميتسوبيشي أكبر من الناتج القومي الإجمالي لڤيتنام؛ ومبيعات شل ثلاثة أضعاف الناتج القومي الإجمالي لغواتيمالا، ومبيعات سيمنز ستة أضعاف الناتج القومي الإجمالي لجامايكا[96]. أما بالنسبة للقوة الناعمة الطرية، فرغم أن البلدان الكبيرة مثل الولايات المتحدة لها ميزة متقدِّمة، فإن الحكومة كثيراً ما تعجز عن السيطرة عليها. وعلاوة علىٰ ذلك، فمع ازدياد أهمية القوَّة الناعمة الطرية في عصر المعلومات، يصبح من الجدير بالتذكّر أنّها هي المجال الذي تستعد فيه المنظَّمات غير الحكومية والشبكات للتنافس لأنّه هو المصدر الأكبر لقوّتها. فالدولة تبقى ذات سيادة. ولكن قواها، حتى بالنسبة للولايات المتحدة، لم تعد كما كانت ذات مرة من قبل. وكما قال مراقبان أجنبيان متفهّمان: «إذا بقيت الدولة في مركز إدارة الحكم في العالم، فما الذي تغيّر؟ بكلمة واحدة: تغيّر كل شيء. فلم يسبق أن تنافس مثل هذا العدد الكبير من العناصر الفاعلة من غير الدول علىٰ السلطة والنفوذ اللذين كانا ذات مرة يعودان للدول وحدها»[97].

فما هي الاستنتاجات التي نستطيع أن نستخلصها في هذه المرحلة المبكرة من عصر المعلومات العالمي؟ تخطئ التنبؤات عن التأثير المكافئ لثورات المعلومات والاتصالات علىٰ توزيع القوَّة بين الدول. وسبب ذلك جزئياً هو أن اقتصادات الحجم الكبير وحواجز الدخول تستمر في ما يتعلّق بالمعلومات التجارية والاستراتيجية، والسبب الآخر هو أنّه في ما يختص بالمعلومات الحرّة

---

(96) بياناات مستقاة من **كتاب وكالة المخابرات المركزية عن حقائق العالم سنة 2000** (http://www.cia.gov/cia/publications/factbook)

وكذلك **كتاب هوڤر للتجارة العالمية لسنة 2001** (أوستن: مطبعة رفرنس، 2001).

(97) غوردن سميث وموريزيس نايم، الدول المتغيرة: العولمة، والسيادة وحسن الإدارة (أوتاوا: المركز الدولي لأبحاث التنمية، 2000)، ص10.

المجانية كثيراً ما تكون الدول الكبيرة في موقع جيد للمنافسة على المصداقية التي تكوّن قوة ناعمة طرية. وثانياً: إن التدفقات الرخيصة للمعلومات قد كوّنت تغيراً هائلاً في قنوات الاتصال عبر حدود الدول. فالعناصر الفاعلة غير الحكومية والأفراد المشتغلون بطريقة عابرة للقومية لديهم فرص أكبر بكثير لتنظيم آرائهم ونشرها والترويج لها. إذْ صار اختراق الدول أسهل لأنّها لم تعد كالصناديق السوداء. وسوف يجد قادتنا صعوبة أكثر في الحفاظ على تنظيم متجانس لقضايا السياسة الخارجية.

وثالثاً إن الإنترنيت آخذة في تكوين مجال جديد عابر للقومية مفروض على الدول ذات السيادة، كما كانت الأسواق الجديدة المكوَّنة في العصور الوسطى قبل قرون كثيرة قد فرضت نفسها. وهذا يَعِدُ بتطورٍ للمواقف والهويات له أهمية مماثلة. ورابعاً إن ثورة المعلومات آخذة في تغيير العمليات السياسية بطريقة ستجعل المجتمعات الديمقراطية المنفتحة كالولايات المتحدة تتنافس على مصدر هام لقوة المصداقية بطريقة أنجح من الدول السلطوية المستبدّة. ولكن الدمقرطة لن تكون سريعة في جزء كبير من العالم ما قبل الصناعي. وخامساً إن أهمية القوة الناعمة الطرية آخذة في الازدياد بالنسبة للقوة الصلبة الإجبارية عما كانت عليه في الماضي، مع تحوّل المصداقية إلى مصدر هام للقوة للحكومات وللمجموعات غير الحكومية على حد سواء. ورغم أن الولايات المتحدة في موقع أفضل من بلدان أُخرى بالنسبة للمصداقية والقوَّة الناعمة الطرية، فإن من المحتمل أن يتناقص الانسجام والتجانس في سياسات حكومتها. وأخيراً فإن الدول ذات السيادة والموقع الجغرافي سوف تستمر في تركيب سياستها في عصر المعلومات، ولكن عمليَّات السياسة العالمية ضمن ذلك التركيب تتعرّض لتغير عميق. وسوف تبقى لقوة الدولة ذات السيادة أهميتها، ولكنّها لن تظل كما كانت عليه في الماضي.

وما يعنيه هذا هو أن كثيراً من المقاييس التقليديَّة للتفوّق الأمريكي التي

رأيناها في الفصل الأول سوف يثبت أنّها وهمية. كما أن الحديث عن أحادية القطب والهيمنة سيبدأ في التحوُّل بشكل متزايد إلىٰ كلام أجوف. فلو كان كلّ ما يتعيّن علينا عمله في عصر المعلومات هو اتّقاء المتَحَدّين الجدد عسكرياً، لكانت مهمّات السياسة الخارجية الأمريكيَّة بسيطة ومباشرة وتكفي للنهوض بها قوّتنا الصلبة.

وحسب المقاييس التقليديَّة، ليس من المحتمل أن تتفوّق علينا دولة ذات سيادة، ولا يستطيع الإرهابيون دحرنا. ولكن ثورة المعلومات تفرض تحدياً أخبث وأخفى بتغيير طبيعة الدول ذاتها، وطبيعة السيادة، والسيطرة كذلك، ودور القوَّة الطرية الناعمة. وسوف يتناقص عدد القضايا التي تهمّنا والقابلة للحل عن طريق قوّتنا العسكرية المسيطِرة. وسوف يتعيّن علىٰ صنّاع السياسة أن يولوا اهتماماً أكثر لسياسة المصداقية ولأهمية القوَّة الناعمة الطرية. وسوف يضطرّون إلىٰ تقاسم المسرح مع عناصر فاعلة غير حكومية وأفراد ممن اكتسبوا القوة حديثاً. وكما سنرى في الفصل التالي، فإن هذا كله سوف يحدث في عالم شديد التنوّع تقوم فيه العولمة بتقليص المسافات التي كانت تعطي الحمايةَ فيما مضى.